S/2021/409

الأمم المتحدة



Distr.: General
26 April 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 27 نيسان/أبريل 2021 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملا بقرار مجلس الأمن 1031 (1995)، أتشرف بأن أحيل طي هذه الرسالة التقرير التاسع والخمسين عن تنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك، الذي يغطي الفترة من 16 تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى 15 نيسان/أبريل 2021، والذي تلقيته من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذا التقرير.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**



140521 140521 21-05527 (A)



المرفق

رسالة مؤرخة 20 نيسان/أبريل 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

عملاً بقرار مجلس الأمن 1031 (1995)، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه التقارير الواردة من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، طبقاً للمرفق 10 للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ونتائج مؤتمر لندن لتنفيذ السلام المعقود في 8 و 9 كانون الأول/ديسمبر 1995، أُحيل إليكم طيه التقرير التاسع والخمسين للممثل السامي. وأرجو ممتنا تعميم هذا التقرير على أعضاء المجلس للنظر فيه.

وهذا هو تقريري الدوري الخامس والعشرون الذي أُقدّمه إلى الأمين العام منذ أن تولّيتُ منصب الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في 26 آذار/مارس 2009. ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من 16 تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى 15 نيسان/أبريل 2021.

وإن احتجتم أو احتاج أي عضو من أعضاء مجلس الأمن إلى أي معلومات إضافية علاوةً على ما يرد في التقرير، أو إذا كانت لديكم أي أسئلة بشأن مضامينه، سيكون من دواعي سروري أن أوافيكم بتلك المعلومات.

(توقيع) فالنتين **إنزكو**

الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

التقرير التاسع والخمسون المقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

موجز

يغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من 16 تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى 15 نيسان/أبريل 2021. بعد مرور أكثر من عام على تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في العالم، تواجه البوسنة والهرسك أحدث موجة من العدوى، إذ بلغت حالات الإصابة والوفيات اليومية الجديدة بسبب الفيروس أعلى مستوياتها على الإطلاق، ولا سيما في منطقة سراييفو. وأعيد العمل بالتدابير التقييدية، بما في ذلك حظر التجول، في معظم المناطق. وبدأت اللقاحات تصل شيئا فشيئا، بفضل التبرعات إلى حد كبير، ولا تزال جهود التحصين المنسقة في مراحل مبكرة جدا. وفي 15 نيسان/أبريل 2021، ومنذ تفشي المرض لأول مرة في عام 2020، بلغ مجموع ما بلغ عنه من حالات الإصابة المؤكدة بكوفيد-19 نحو 000 182 حالة وبلغت حالات الوفيات الناجمة عن الفيروس في البوسنة والهرسك نحو 250 7 حالة.

وعلى الرغم من أن البوسنة والهرسك ليست الوحيدة في العالم التي تواجه صعوبات في شراء اللقاحات وفي تنفيذ برنامج للتلقيح، فإن الجائحة لا تزال تكشف عن خلل وظيفي خطير في البلد، حيث يضحي القادة السياسيون وتضحي السلطات في البوسنة والهرسك في كثير من الأحيان بنهج موحد ومنسق لمكافحة الجائحة وتخفيف تأثيرها على السكان والاقتصاد لصالح تسجيل نقاط سياسية ضد بعضهم البعض. وقد أدى ذلك إلى حالة اتخذ فيها الكيانان، في ظل انعدام تدابير من جانب السلطات المعنية على مستوى الدولة، تدابير انفرادية وغير منسقة، مما أسفر عن تنفيذ حلول مختلفة في أجزاء مختلفة من إقليم البوسنة والهرسك. وقد أدى الإحباط لدى المواطنين إلى احتجاجات تطالب السلطات ببذل جهود عاجلة لشراء اللقاحات واتخاذ تدابير أخرى لوقف الجائحة، وإلا يجب عليها أن تقدم استقالتها.

ومما يدعو للقلق صدور طعون في الآونة الأخيرة عن سلطات جمهورية صربسكا - بقيادة عضو هيئة رئاسة البوسنة والهرسك بحكم الأمر الواقع وزعيم الحزب الصربي الرئيسي، الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل، ميلوراد دوديك - في أسس الاتفاق الإطاري العام للسلام، بما في ذلك مكتبي، وقرارات أسلافي، وتعيين خلفي، وكذلك في سيادة وسلامة أراضي البوسنة والهرسك، كجزء من سياستها الطويلة الأمد الرامية إلى التراجع عن الإصلاحات واستعادة الاختصاصات من الدولة، كما ذكرت في تقاريري، بما في ذلك تقريري الخاص في عام 2016. وفي آذار/مارس، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا عدة استنتاجات في هذا الصدد، شملت دعوة إلى إنهاء العنصر العسكري للبعثة الدولية في البوسنة والهرسك بموجب المرفق 1 ألف للاتفاق الإطاري العام للسلام. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا دعت الجهات السياسية الفاعلة المحلية إلى الدخول في مناقشات حول مستقبل البوسنة والهرسك وحذرت من أنه إذا لم تطرح هذه القضية على جدول الأعمال قريبا، "ينبغي إطلاق محادثات حول التفكيك السلمي".

والإشارة إلى "التفكيك السلمي"، مع الدعوة أيضا إلى انسحاب الوجود العسكري الدولي في البلد، لا يمكن تفسيرها إلا على أنها تهديد لسيادة وسلامة أراضي البوسنة والهرسك، وبالتالي للسلام والاستقرار في البلد، وهو ما يفهمه بالتأكيد عدد كبير من مواطنيها. ولا بد لي من إعادة التأكيد على أن المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام ما فتئ يعيد تأكيد التزامه القاطع بالسلامة الإقليمية والهيكل الأساسي للبوسنة

والهرسك بوصفها دولة واحدة ذات سيادة تتألف من كيانين. ولن يكون هناك إعادة رسم لخريطة البوسنة والهرسك.

وفي حين ركز قادة جمهورية صربسكا انتقاداتهم على الاتفاق الإطاري العام للسلام ودولة البوسنة والهرسك، ظل الاتحاد بالكاد يعمل. ولم يتم بعد تعيين حكومة اتحادية جديدة، بعد عامين ونصف العام من الانتخابات العامة التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر 2018، وهو أمر لا يمكن تصوره في دولة ديمقراطية تقوم على إعمال مبدأ سيادة القانون، في ظل انتخابات حرة ونزيهة.

وينقص في الحكومة الحالية المشكلة من الولاية السابقة وزيران، ولا يمكن تعيين من يحل محلهما لأن الحزب الكرواتي الرئيسي، الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، والحزب البوسني الرئيسي، حزب العمل الديمقراطي، لا يزالان غارقين في مأزق بشأن الإصلاحات الانتخابية، وتعهد الأول بعدم دعم أي تعيينات جديدة في الاتحاد إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق. وإني أشجب أن أحد هذين العنصرين أصبح شرطا مسبقا لمناقشة العنصر الآخر. وينبغي أن يكون تشكيل السلطات أولوية مطلقة لجميع الأحزاب السياسية في المجتمعات الديمقراطية. وينبغي ألا تكون البوسنة والهرسك استثناء. وفي ذات الوقت، يتخبط رئيس وزراء الاتحاد (حزب العمل الديمقراطي) ونائب رئيس الوزراء (الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك) في فضيحة فساد، ويحاكمان بشبهة شراء 100 جهاز تنفس اصطناعي في بداية الجائحة، وهي مقتنيات كثيرا ما نازعت السلطات المختصة في مدى ملاءمتها في حالات الإصابة الحرجة بكوفيد-19 وهي الآن بصدد إجراء تحقيق بشأنها.

وعلى مستوى الدولة، هناك ركود تام، يتضح من ضعف الناتج التشريعي لمجلس وزراء البوسنة والهرسك والجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك. وخلال الولاية الحالية، وباستثناء قوانين الميزانية، لم يعتمد بالكامل سوى قانون واحد جديد. ويندرج ذلك ضمن انخفاض عام في الناتج التشريعي على مدى الولايات العديدة الماضية ولكنه مع ذلك دركة جديدة من دركات الانخفاض.

وفي مثل هذه البيئة، ينبغي ألا يكون مستغربا عدم إحراز سلطات البوسنة والهرسك لأي تقدم في تنفيذ الخطة "5+2"، باستثناء الاتجاه الإيجابي المستمر في مقاطعة برتشكو. ولا يقتصر الأمر على عدم إحراز أي تقدم بشأن الأهداف الأخرى، بل هناك أيضا محاولات متكررة للتراجع عن الإصلاحات القائمة في المجالات الحاسمة الأهمية.

ومما لا يصدق أن ثمة تطورات إيجابية حدثت في ظل هذه الخافية القاتمة.

ففي تشرين الثاني/نوفمبر، صوت المواطنون في الانتخابات المحلية لعام 2020 لمرشحي رؤساء البلديات وأعضاء المجالس المحلية في المدن والبلديات في الاتحاد وجمهورية صربسكا وأعضاء الجمعية في مقاطعة برتشكو. وبعد شهر، صوت مواطنو مدينة موستار في أول انتخابات لمجلس مدينة موستار منذ عام 2008. ومن الجدير بالثناء أن اللجنة المركزية للانتخابات في البوسنة والهرسك نظمت بنجاح انتخابين متتاليين خلال الجائحة، في ظل ما تتعرض له المؤسسة من هجمات سياسية مستمرة، وقامت بذلك مع أخذ تدابير السلامة المناسبة في الاعتبار وتنظيم فرق اقتراع متنقلة للناخبين الخاضعين للحجر الصحي، ومع الرد الفوري على تقارير التزوير والمخالفات. وما زلت أعارض أي محاولة للنيل من مهنية وشرعية هذه المؤسسة البالغة الأهمية في البوسنة والهرسك.

وقد أظهرت هذه الانتخابات الأخيرة أن حسن النية في المؤسسات المكلفة بإجراء الانتخابات لا يكفي للتعويض عن المثالب في النظام. ويشكل عام 2021 فرصة للإصلاح الانتخابي، الذي يجب أن يفضي إلى تنفيذ التوصيات التقنية التي صدرت عن مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في أعقاب الانتخابات العامة لعام 2018، فضلا عن التوصيات السابقة الصادرة عن مجموعة الدول المناهضة للفساد ولجنة فينيسيا التابعة لمجلس أوروبا. كما يلزم اعتماد تعديلات على دستور البوسنة والهرسك وقانون الانتخابات في البوسنة والهرسك لتنفيذ قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية *سيديتش وفينتشي* المدمجة ووضع حد للتمييز القائم على أساس عرقي والقائم على الإقامة في العملية الانتخابية. وكل هذه التغييرات لها أهمية حاسمة، ويجب تنفيذها بطريقة تجعل النظام الانتخابي أكثر شفافية وانفتاحا. وقد أوضحت أن التغييرات لا يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الانقسامات العرقية أو الإقليمية في البوسنة والهرسك. ولا يوجد سبب قانوني يبرر هذه الانقسامات، وأعتقد اعتقادا قويا أن تنفيذ القرارات الصادرة في *قضية سيديتش وفينتشي* المدمجة يتيح لنا فرصة تاريخية لجعل مؤسسات البوسنة والهرسك أبعد عن التمييز وأقرب إلى الانفتاح.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، احتفل أعضاء هيئة الرئاسة الثلاثية الأطراف للبوسنة والهرسك، التي كثيرا ما انقسمت، بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للتوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق الإطاري العام للسلام في دايتون بولاية أوهايو، في الولايات المتحدة الأمريكية، بإصدار بيان مشترك نادر أعربوا فيه عن التزامهم باحترام أحكام الاتفاق ودستور البوسنة والهرسك وبإنشاء مجتمع في البوسنة والهرسك يراعي احتياجات جميع شعوبه ومواطنيه.

وفي كانون الأول/ديسمبر، وبعد توجيهي عدة نداءات علنية – بما في ذلك في كلمتي أمام مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر – لسلطات جمهورية صربسكا لإزالة اللوحة التي تحمل اسم مجرم الحرب المدان رادوفان كاراديتش من مبيت الطلاب في بلدة بالي، أزيلت اللوحة أخيرا ورسميا.

وصادف شهر كانون الأول/ديسمبر أيضا الذكرى السنوية الخامسة عشرة لإنشاء القوات المسلحة للبوسنة والهرسك، وهو أحد أكثر الإصلاحات جدوى ونجاحا في مرحلة ما بعد اتفاق دايتون. ويعمل أفراد القوات المسلحة بامتياز في بعثات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم.

وفي آذار/مارس، أظهرت سلطات مقاطعة برتشكو التزامها بالإصلاحات من خلال اعتماد قانون منع تضارب المصالح، الذي يضع مبادئ توجيهية واضحة، ومتطلبات إبلاغ، وعقوبات لضمان قيام شاغلي المناصب العامة بأنشطتهم بما يتماشى مع المصلحة العامة وليس مع مصالحهم الشخصية. وسوف يؤدي سن هذا القانون إلى تسريع إصلاحات الحوكمة الرشيدة الأخرى في مقاطعة برتشكو، وضمان الإنفاق المسؤول للأموال العامة، وتهيئة بيئة ترحيبية للاستثمار في القطاع الخاص، وكلها أمثلة جيدة على ما هو ممكن في البوسنة والهرسك.

أولا - مقدمة

1 - هذا هو التقرير الدوري الخامس والعشـــرون الذي أقدمه منذ أن تم تعييني في عام 2009 ممثلا ساميا لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. وهو يتضمن سردا للتقدم المحرز في سبيل تحقيق الأهداف الواردة في التقارير السابقة، ومعلومات عن التطورات المستجدة على أرض الواقع، واستشهادات ذات صلة بالموضوع، ويعرض تقييماً محايداً أجريتُه لمدى تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في المجالات الرئيسية التي تندرج ضمن مسؤوليتي المتمثلة في دعم الجوانب المدنية لهذا الاتفاق.

2 - وما زلت أركز على الوفاء بولايتي وفقا للمرفق 10 للاتفاق الإطاري العام للســـلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وعلى وجه التحديد، أواصل تشجيع سلطات البوسنة والهرسك على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الخمسة والشرطين الضروريين لإغلاق مكتب الممثل السامي، الأمر الذي يفترض مسبقاً الامتثال الكامل لأحكام الاتفاق. ويجب أن ينصب تركيز السلطات على الامتثال الكامل للاتفاق، وإلا فإن عدم الامتثال سينطوي على خطر التشجيع على المزيد من النكوص عن الإصلاحات التي سنت لتنفيذ الاتفاق. ويؤيد مكتبي تأييدا تاما تطلعات البوسنة والهرسك إلى الاندماج في الاتحاد الأوروبي، كما يتضح من القرارات التي اتخذتها مؤسسات البوسنة والهرسك.

ثانيا - آخر المستجدات السياسية

ألف - المناخ السياسي العام

3 - في 15 تشرين الثاني/نوفمبر، أدلى مواطنو البوسنة والهرسك بأصواتهم في الانتخابات المحلية لعام 2020 لشغل المقاعد في 143 وحدة من وحدات الحكم الذاتي المحلي (البلديات والمدن ومقاطعة برتشكو). وفي 15 كانون الأول/ديســـمبر - وعلى الرغم من التحديات المختلفة التي ووجهت في العملية والادعاءات المتعلقة بالتزوير - لا سيما فيما يتعلق بتسجيل الناخبين الموجودين خارج البلد وبطاقات الاقتراع بالبريد - أكدت اللجنة المركزية للانتخابات في البوسنة والهرسك نتائج الانتخابات المحلية وفقا للموعد النهائي المحدد في 30 يوما بعد تاريخ إجراء الانتخابات. وفي حين حققت أحزاب المعارضـــة بدرجات متفاوتة انتصـــارات انتخابية على الأحزاب الحاكمة الرئيســـية في بعض المناطق الحضـــرية، وعلى الأخص في ســـراييفو وبانيا لوكا، لم يشـــكل هذا التطور أي تهديد مباشـــر للهيمنة العامة لحزب العمل الديمقراطي والحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، التي لا تزال أقوى القوى السياسية في البوسنة والهرسك.

4 - ومن بين الأحزاب الرئيســـية، عانى حزب العمل الديمقراطي من أكبر خســـارة، إذ خســـر خمســـة سباقات لرئاسة البلديات وسبعة مجالس بلدية من أصل تسع بلديات تضم كانتون سراييفو أمام أحزاب من الائتلاف ذي التوجه المدني المعروف باسم "الأربعة"، الذي يضم حزب "حزبنا"، وحزب الشعب والعدالة، والحزب الديمقراطي الاجتماعي، وقائمة البوسنة والهرسك المستقلة.

5 - وفي السباقين الانتخابيين لاختيار رئيسي بلديتي عاصمة جمهورية صربسكا بحكم الواقع بانيا لوكا وثاني أكبر مدينة في الكيان بييلينا، أطاح مرشحان من حزبي المعارضـــة، منبر التقدم الديمقراطي والحزب الديمقراطي الصربي على التوالي، بشاغلي المنصبين المتحالفين مع الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل.

غير أن هذا الحزب حافظ على هيمنته في معظم بلديات جمهورية صـربسـكا، بينما كان الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك أقل تأثرا بكثير في المدن والبلديات ذات الأغلبية الكرواتية في الاتحاد.

6 - وســجلت اللجنة المركزية للانتخابات مخالفات في ثلاث وحدات من وحدات الحكم الذاتي المحلي في جمهورية صـربسـكا: بلدية سـريبرينيتسـا ومدينتا دوبوي وزفورنك. وأكدت اللجنة المركزية للانتخابات في نهاية المطاف النتائج في زفورنك، ولكنها ألغت في كانون الثاني/يناير النتائج في سريبرينيتسا ودوبوي. وفي أعقاب رفض محكمة البوسـنة والهرسـك لعدة طعون في الإلغاءات، أعلنت اللجنة المركزية للانتخابات عن تنظيم انتخابات معادة في معظم مراكز الاقتراع في دوبوي وسـريبرينيتسـا في شـباط/فبراير. وفي معرض اعتراضـها على قرار اللجنة المركزية للانتخابات بعدم إدراج ما يزعم أنه يقارب 000 1 صـوت بالبريد في الانتخابات المعادة، اجتمعت الأحزاب البوسنية/الموالية للبوسـنة في ائتلاف ”عنواني سـريبرينيتسـا“ للإعلان عن مقاطعتها. وأجريت الانتخابات المعادة في ظل مزيد من التدقيق في 21 شـباط/فبراير. وعلى الرغم من أن الأحزاب المنضوية تحت ائتلاف ”عنواني سريبرينيتسا“ لم تشارك في الانتخابات المعادة في سريبرينيتسا، فقد قبلت في نهاية المطاف ولايات المجلس البلدي السـت التي فازت بها في مراكز الاقتراع التي لم تلغ فيها النتائج.

7 - وفي ظروف لم يسبق لها مثيل، توفي المرشحان الفائزان بمنصبي رئيسي بلديتي ترافنك وفوتشا - أوستيكولينا الاتحاديتين بسبب مضاعفات ناتجة عن الإصابة بكوفيد-19. وفي ترافنك، توفي المرشح الفائز من حزب العمل الديمقراطي فعلا يوم الانتخابات، مما دفع الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسـنة والهرسـك إلى مطالبة اللجنة المركزية للانتخابات بإعلان فوز مرشحها لمنصب رئيس البلدية، وهو المرشح الذي جاء في المركز الثاني. وقد صـادقت اللجنة على النتائج في سـباقي رئيسـي البلديتين كليهما وأعلنت عن إجراء انتخابات مبكرة. وطعن الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسـنة والهرسـك في قرار اللجنة أمام محكمة البوسـنة والهرسـك، التي رفضـت الطعن، مما أفسـح المجال أمام اللجنة لتحديد موعد الانتخابات المبكرة في 11 نيسان/أبريل في كلتا البلديتين.

8 - ولا بد لي من الإشـادة باللجنة المركزية للانتخابات في البوسـنة والهرسـك في هذا الصـدد لما أبدته من عزم وتفان في منع التزوير الانتخابي والتحقيق فيه والمعاقبة عليه، ولا سيما بضمان الشفافية في تسجيل الناخبين الموجودين خارج البلد.

9 - وفي 20 كانون الأول/ديسـمبر، ولأول مرة منذ ثماني سـنوات، أدلى مواطنو موسـتار بأصـواتهم لاختيار أعضـاء مجلس مدينة جديد. وبعد إجراءات الطعن وعدة عمليات لإعادة فرز الأصـوات، نشـرت اللجنة المركزية للانتخابات نتائج الانتخابات في 20 كانون الثاني/يناير. وحسـبما كان متوقعا، فاز الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك و ”ائتلاف موستار“ الذي يهيمن عليه حزب العمل الديمقراطي بأعلى عدد من المقاعد في المجلس المؤلف من 35 مقعدا - 13 و 11 مقعدا على التوالي - لكن مع ظهور صحي لأحزاب المعارضة وانتخاب أول عضو في المجلس من قائمة صربية مشتركة.

10 - وعقد مجلس مدينة موستار جلسته الافتتاحية في 5 شباط/فبراير، وانتخب قيادة المجلس وتجمعات الشـعوب. وللأسـف، قرر مجلس المدينة بأغلبية واسـعة إجراء انتخاب رئاسـة البلدية بالاقتراع العام - على الرغم من النص الوارد في النظام الأسـاسـي لمدينة موسـتار بانتخاب رئيس/رئيسـة البلدية بالاقتراع السري - وشرع في الجولة الأولى من التصويت. وبالتالي، اضطررت إلى التدخل، ووجهت رسالة إلى مجلس المدينة

أنصحه فيها بمعالجة الوضع بالتقيد بالنظام الأساسي وانتخاب رئيس/رئيسة البلدية بالاقتراع السري، بما في ذلك تكرار الجولة الأولى وفقا لذلك.

11 - وبعد تدخلي، شرع مجلس مدينة موستار في انتخاب رئيس/رئيسة البلدية بالاقتراع السري وفقا للنظام الأساسي. وفي الجولة الثالثة من التصويت في 15 شباط/فبراير، انتخب مجلس المدينة مرشح الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، ماريو كورديتش.

12 - وكشفت الانتخابات في هذه الجولة عن فرص كبيرة للتلاعب في العملية وأوضحت الحاجة إلى تنفيذ التوصيات التقنية الصادرة عن مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان عقب الانتخابات العامة لعام 2018، فضلا عن التوصيات السابقة الصادرة عن مجموعة الدول المناهضة للفساد ولجنة فينيسيا التابعة لمجلس أوروبا. وبالإضافة إلى هذه الإصلاحات الحاسمة، يلزم اعتماد تعديلات على دستور البوسنة والهرسك وقانون الانتخابات في البوسنة والهرسك من أجل تنفيذ قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية *سيديتش وفينتشي* المدمجة، ولا يزال الحكم الصادر في القضية الحاملة لهذا الاسم غير منفذ بعد ما يقرب من 12 عاما.

13 - وتحقيقا لهذه الغاية، وفي سياق الاندماج في الاتحاد الأوروبي، أكد المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك باستمرار على أهمية إنشاء فريق عامل مشترك بين الوكالات للعمل على إدخال التعديلات على قانون الانتخابات. وفي 17 آذار/مارس، اعتمدت المجموعة المشتركة للجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك استنتاجا بشأن إنشاء الفريق العامل المشترك بين الوكالات، بحيث يضم الفريق ممثلين من مجلسي الجمعية البرلمانية ومجلس وزراء البوسنة والهرسك، ولكنه يستثني اللجنة المركزية للانتخابات من المشاركة الكاملة (وإن كانت ستدعى "حسب الحاجة")، نظرا لمعارضة الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك والحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل، على الرغم من حث المجتمع الدولي على إشراك اللجنة. وفي 30 آذار/مارس، لم يؤيد مجلس نواب البوسنة والهرسك اقتراح المجموعة المشتركة، وأعاده بدلا من ذلك إلى المجموعة بمقترحات إضافية، بما في ذلك إشراك اللجنة المركزية للانتخابات والأحزاب السياسية المعارضة. وفي 15 نيسان/أبريل، وافقت المجموعة المشتركة على أن تدمج في الفريق العامل المشترك بين الوكالات عضوا واحدا من كل ناد من نوادي الأحزاب السياسية في مجلس نواب البوسنة والهرسك، بما يضمن مشاركة أحزاب المعارضة، ولكنها رفضت مرة أخرى إشراك اللجنة المركزية للانتخابات. وأعادت المجموعة المشتركة الاقتراح إلى الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك لمواصلة النظر فيه.

14 - وبالتوازي مع هذه الإصلاحات الحاسمة، عندما وقع زعيم حزب العمل الديمقراطي بكر عزت بيغوفيتش وزعيم الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك دراغان تشوفيتش، في حزيران/يونيه 2020، الاتفاق الذي أتاح إجراء الانتخابات في موستار، وقعا اتفاقا ثانيا بشأن مبادئ تعديل قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك، ملتزمين بتنفيذ قرارات المحاكم ذات الصلة الرامية إلى القضاء على عدم المساواة والتمييز في العملية الانتخابية وضمان التمثيل السياسي الشرعي للشعوب المؤسسة والمواطنين المؤسسين على جميع المستويات في هيئة رئاسة البوسنة والهرسك ومجلس شعوب البوسنة والهرسك ومجلس شعوب الاتحاد في غضون ستة أشهر، وضمان اعتماد التعديلات ذات الصلة بحلول نهاية عام 2021.

15 - ونظرا للآراء المتعارضة لقادة الأحزاب بشأن الترتيبات الدستورية القائمة في البوسنة والهرسك، والتفسيرات المختلفة لأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وقرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك،

وكذا طريقة تنفيذها، تختلف الآراء اختلافا كبيرا حول كيفية المضي قدما. ويفضل الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك النماذج القائمة على ضمان المساواة بين ثلاثة شعوب مؤسسة، حيث يمثل كل شعب مؤسس على قدم المساواة ممثلون ”شرعيون“. ويتطلب ذلك إضفاء المزيد من الطابع العرقي على النظام من خلال إعادة تحديد الدوائر الانتخابية في الاتحاد على أساس الانقسام العرقي – الإقليمي أو الإعلان العرقي للناخبين الذي كشف عنه في تعداد عام 2013، في حين يفضل حزب العمل الديمقراطي نموذجا يمتد بموجبه *التمثيل* ليشمل *الآخرين والمواطنين*، حيث يجب ضمان التوازن بين الحقوق الجماعية والحقوق الفردية وينبغي تقليص دور ومسؤوليات مجلس شعوب الاتحاد ليتناسب مع دور ومسؤوليات مجلس شعوب جمهورية صربسكا.

16 - وعلاوة على ذلك، وحتى وقت قريب، كان الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك يتمسك بموقف مفاده أن الظروف السياسية لإجراء التعديلات على دستور البوسنة والهرسك غير متوافرة، مما يحد من تنفيذ الاتفاق على تعديل قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك، الذي لا يمكنه لوحده إتاحة تنفيذ الأحكام الصادرة في قضية *سيديتش وفينتشي* المدمجة، التي يلزم إجراء إصلاحات دستورية بشأنها. وفي رسالة إلى المجتمع الدولي في تشرين الأول/أكتوبر، قال السيد عزت بيغوفيتش إن تنفيذ مقترحات الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك سيحول بشكل دائم دون تنفيذ أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

17 - ونتيجة لذلك، لم يكن مفاجئا أن يمر الموعد النهائي المحدد في ستة أشهر للتوصل إلى اتفاق في 17 كانون الأول/ديسمبر دون إبرام أي اتفاق.

18 - ولا يزال الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك يجعل تشكيل حكومة الاتحاد أمرا موقوفا على الإصلاح الانتخابي، في حين اقترح حزب العمل الديمقراطي تشكيل حكومة الاتحاد قبل التوصل إلى ذلك الاتفاق. وبالتالي، فعلى مستوى الاتحاد، لا تزال نتائج الانتخابات العامة لعام 2018 غير منفذة ولم يتم تعيين حكومة جديدة. وبالمثل، لم يتم بعد تعيين حكومة جديدة في كانتون الهرسك نيريتفا، حيث التوازن السياسي بين حزب العمل الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك مماثل للتوازن على مستوى الاتحاد. وفي الكانتون 10، الذي كان أيضا بدون حكومة جديدة في أعقاب الانتخابات العامة لعام 2018، أقرت الجمعية أخيرا حكومة جديدة في كانون الأول/ديسمبر، بقيادة رئيس الوزراء إيفان فوكادين من حزب التقدم الوطني الكرواتي، وهو حزب منشق عن الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك.

19 - وفي 17 شباط/فبراير، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا استنتاجا طلبت بموجبه إلى الممثل السامي أن يقدم إليها في غضون 90 يوما تقريرا عن تنفيذ الجوانب المدنية من اتفاق السلام للفترة 1995-2020. وفي رد فعل على تقارير تفيد بتعيين وشيك لخلف لي في منصب الممثل السامي، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا أيضا استنتاجا تدعو فيه ممثلي المجتمع الدولي إلى استخدام سلطتهم لمنع تعيين ممثل سام جديد. وألاحظ أن تلك الدورة عقدت بعد فترة ليست بطويلة من توجيهي رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، نيديليكو تشوبريلوفيتش (التحالف الديمقراطي)، طلبت فيها أن تسحب الجمعية الوطنية في غضون ثلاثة أشهر الأوسمة التي منحتها لجنة مخصصة تابعة لها في عام 2016 لمجرمي الحرب المدانين رادوفان كاراديتش، وومتشيلو كراييشنك، وبيليانا بلافشيتش.

20 - وفي 10 آذار/مارس، وفي دورة استثنائية عقدت بناء على طلب من زعيم الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل ميلوراد دوديك، الذي أصر على أن تعلن الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا موقفها من التقارير التي تفيد بتعيين وشيك لخلف لي في منصب الممثل السامي، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا مجموعة من 10 استنتاجات تقوض وتشوه أسس الاتفاق الإطاري العام للسلام. وتؤكد الاستنتاجات، في جملة أمور، أنه لا يمكن تعيين ممثل سام جديد دون موافقة جمهورية صربسكا، وأن تعيين الممثلين السامين حتى الآن، باستثناء الممثل السامي الأول كارل بيلت، يتعارض مع المرفق 10 للاتفاق، وأنه يتعين إغلاق مكتبي. وعلاوة على ذلك، دعت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا إلى إنهاء العنصر العسكري للبعثة الدولية في البوسنة والهرسك بموجب المرفق 1 ألف، مما يعني انسحاب البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. ودعت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا أيضا الأطراف السياسية الفاعلة إلى مناقشة مستقبل البوسنة والهرسك وحذرت من أنه إذا لم يحدث ذلك، ينبغي إطلاق محادثات حول الانفصال السلمي، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، تدعو الاستنتاجات إلى إنشاء أفرقة قانونية للشروع في إجراءات قانونية ضد الممثلين السامين وإجراء استعراض للاختصاصات الدستورية بهدف إعادتها إلى جمهورية صربسكا. وألاحظ أن أحزاب المعارضة في جمهورية صربسكا لم تشارك في التصويت.

21 - وفيما يتعلق بموقف الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا الذي مؤداه أن تعيين الممثل السامي يتطلب موافقة الأطراف في المرفق 10 للاتفاق الإطاري العام للسلام، طلبت الأطراف في المرفق 10 تسمية ممثل سام لتعيينه بما يتفق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وكان أول قرار للمجلس هو القرار 1031 (1995)، الذي اتخذ بعد يوم واحد من توقيع الاتفاق. وفي ذلك القرار، رحب مجلس الأمن بإنشاء مجلس تنفيذ اتفاق السلام ومجلسه التوجيهي ووافق على تعيين المجلس السيد كارل بيلت ممثلا ساميا في لندن قبل ستة أيام. وقد استخدم إجراء مماثل لتعيين ممثلين سامين آخرين. ولا تقتضي قرارات مجلس الأمن ذات الصلة موافقة الأطراف في المرفق 10. ومن الواضح أيضا أن "طلب تسمية الممثل السامي" المنصوص عليه في المرفق 10 يقدم ما دام تنفيذ الجوانب المدنية من الاتفاق يتطلب ذلك.

22 - وفي حين أن العديد من عناصر استنتاجات الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا ترتبط ارتباطا مباشرا بالمواقف الواردة في الوثائق السابقة التي اعتمدتها الجمعية الوطنية، فمن من نواح عديدة تذهب أبعد من ذلك. فالاستنتاجات، بتشكيكها في شرعية كل ما تم الاضطلاع به تقريبا بموجب المرفق 10 للاتفاق الإطاري العام للسلام، تشكل امتدادا لسياسة جمهورية صربسكا تجاه البوسنة والهرسك كدولة. والاستراتيجية التي تنعكس في هذه الاستنتاجات بشأن المرفق 10 لا تختلف عن الآراء التي اتخذتها مؤسسات جمهورية صربسكا إزاء المرفق 4، دستور البوسنة والهرسك. وقد أدت آراء جمهورية صربسكا بشأن دستور البوسنة والهرسك إلى انسحابها من جوانب عديدة من دستور البوسنة والهرسك لا تؤيدها برفضها العديد من القرارات التي اتخذتها مؤسسات البوسنة والهرسك، ولا سيما المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. وبالمثل، تهدف الاستنتاجات المتعلقة بتنفيذ الجانب المدني إلى السماح لجمهورية صربسكا بالانسحاب من المرفق 10 بزعم أن كل ما تم الاضطلاع به منذ عام 1997 - وهو العام الذي أقر فيه مجلس تنفيذ اتفاق السلام سلطات بون للممثل السامي (وأكدها مجلس الأمن في عام 1998) - كان غير قانوني.

23 - والمواقف المتعلقة بولاية الممثل السامي ورفض القرارات الصادرة بموجب تلك الولاية لا يطعنان فقط في الإجراءات المضطلع بها على أساس الاتفاق الإطاري العام للسلام وقرارات مجلس الأمن المتخذة

بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بل تترتب عليهما أيضا عواقب بعيدة المدى. فرفض قرارات الممثل السامي السابقة من شأنه أن يتسبب في التراجع عن العديد من الإنجازات الإصلاحية التي تحققت في السنوات الـــ 25 الماضية، بما فيها القوانين التي تنظم مختلف المؤسسات، مثل مجلس وزراء البوسنة والهرسك، ومؤسسات مدينة موستار، والمؤسسات القضائية على مستوى الدولة، والعديد من المؤسسات على المستوى الاتحادي ومستوى الكانتونات، والوكالة الحكومية للحدود؛ والمجالات الأخرى المختلفة، بما في ذلك رموز الدولة، وجنسية البوسنة والهرسك، ووزارة الدفاع والقوات المسلحة الموحدة للبوسنة والهرسك. ويشكل ذلك تهديدا للدولة، واختصاصاتها ومؤسساتها، ولقدرة هذه المؤسسات على اتخاذ القرارات وإنفاذها.

24 - وفي حين أحث مجلس الأمن على أن يأخذ هذه التهديدات على محمل الجد، فإنني أحث في المقام الأول القادة السياسيين في البوسنة والهرسك، وخاصة في جمهورية صربسكا في هذه الحالة، على أن يكفوا عن هذه الألعاب الخطيرة وأن يضطلعوا بجدية بالمسؤوليات التي عهد بها الشعب إليهم، وكذلك بالالتزامات التي أعلنوا فيها التقيد بالاتفاق الإطاري العام للسلام وبمسار البوسنة والهرسك للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

25 - وحلت في 1 نيســان/أبريل الذكرى الســنوية الأولى للموعد النهائي لتنفيذ قرار تشــرين الأول/أكتوبر 2019 الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية *أورلوفيتش وآخرون ضد البوسنة والهرسك* التي تتعلق بالكنيسة الأرثوذكسية الصربية التي شُيِّدَت بصورة غير قانونية في عام 1998 في الأرض الخاصـــة التابعة لأســرة أورلوفيتش في قرية كونيفيتش بولييه، بالقرب من براتوناك، في جمهورية صربسكا. وكانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد قضت في حكمها بإلزام البوسنة والهرسك بأن تتخذ التدابير اللازمة لكفالة إنفاذ القرارات الســابقة التي أصــدرتها الهيئات الرســمية وإزالة الكنيســة من الأرض المذكورة. وعندما أُعلِن الحكم، أعرب الســـيد دوديك علنا عن تأييده لتنفيذ القرار[1]. غير أنه مع اقتراب الموعد النهائي بعد ذلك بعدة أشهر، تراجع عن موقفه[2]، ولم يتم القيام بأي شيء منذ ذلك الحين لتنفيذ الحكم. فالكنيسة التي شُيِّدَت بصورة غير قانونية لا تزال قائمة في الفناء الخاص بالبوسنية العائدة المســـنة فاتا أورلوفيتش، على بعد أمتار قليلة من شـــرفتها الأمامية. وأؤكد مرة أخرى أن حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية *سيديتش وفينتشي* ما زال ينتظر التنفيذ منذ 12 عاما. وكذلك، فإن الســـيدة أورلوفيتش ما زالت تلتمس العدالة في قضـــيتها منذ 20 عاما، وليس أمامها 20 عاما أخرى كي تنتظرها.

26 - وفي هذا الصدد، لا تزال السلطات على جميع المستويات تتجاهل قرارات القضاء النهائية والملزمة أو ترفضــها، بما في ذلك، على سـبيل المثال، في الاتحاد فيما يتعلق بقرارات المحكمة الدسـتورية الاتحادية

(1) في 7 تشـــرين الأول/أكتوبر 2019، قال الســـيد دوديك، في قناة FTV التلفزيونية: "أنا أؤيد الاتفاق عمليا فيما يتعلق بكيفية نقل الكنيسة. فقد أعربتُ عن تأييدي لذلك منذ خمس سنوات. وأفضل ذلك الموقف وأعتقد أن هذه القصة ينبغي أن تنتهي".

(2) أفادت وكالة أنباء جمهورية صــربســكا، في 28 شــباط/فبراير 2020، أن الســيد دوديك قال في كلمة ألقاها أمام الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا: "كنت قد قلت في وقت سابق [إن الكنيسة] ينبغي نقلها، والآن أعتقد أنه ينبغي عدم نقلها. نعم. ولن يكون هناك حل إلا إذا تم حل كل شيء. وينبغي عدم القيام بأي شيء إلى أن يتضح كل شيء. لقد قلت في وقت سابق علنا إن هذا ينبغي أن يتم، قلت ذلك، كإنسان، ولكنني الآن بصفتي مسؤولا رسميا، أعتقد أنه ينبغي عدم نقلها، إلى أن نحل جميع المسائل غير المحسومة في علاقاتنا المتبادلة، حتى وإن كان الأمر يتعلق بالمحكمة الأوروبية؛ فلتحلُّ هذه المحكمة الأوروبية مسألة سيديتش وفينتشي".

التي تطالب عددا من الكانتونات بمواءمة دساتيرها مع دستور الاتحاد كي تكفل، في جملة أمور، المساواة للصرب بوصفهم شعبا من الشعوب المؤسسة.

27 - وترفض سلطات جمهورية صربسكا باستمرار الأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك ومحكمة الدولة للبوسنة والهرسك بشأن تسجيل الممتلكات الدفاعية وقرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك فيما يتعلق بعطلة "يوم جمهورية صربسكا" في 9 كانون الثاني/يناير، إذ إنها أحيته باعتباره عطلة مرة أخرى في عام 2021.

28 - وتمثل سيادة القانون ركنا بالغ الأهمية في الاتفاق الإطاري العام للسلام، ولا يمكن أن يستمر بلا رادع المستوى الحالي لازدراء قرارات المحاكم الدولية والمحلية دون أن يتصاعد خطر انزلاق البوسنة والهرسك أكثر نحو حالة من الفوضى القانونية. ويصعب إعطاء تقييم إيجابي للبوسنة والهرسك عندما يرفض قادتها بإصرار وبصراحة أن يحترموا الأحكام الملزمة التي تصدرها المحاكم. فلا معنى للقول باحترام سيادة القانون إذا لم تتبعه إجراءات.

29 - وفي نيسان/أبريل، وجه عمدة مدينة شرق سراييفو (جمهورية صربسكا) ليوبيشا تشوسيتش (الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل) رسالة إلى سلطات مدينة سراييفو يدعو فيها إلى إزالة اللوحات المعلقة على مبنى بلدية سراييفو وفي شارع فرهاديا، التي قال إنها تصف الصرب بأنهم مجرمون ومعتدون. وطلب السيد تشوسيتش أيضا تغيير أسماء شوارع عديدة في سراييفو، قال إنها تحمل أسماء أعضاء حركات فاشية. ووفقا لما قاله، فاللوحات وأسماء الشوارع هذه تهين الصرب وتغرس الخوف فيهم. ورفضت عمدة مدينة سراييفو، بنيامينا كاريتش (الحزب الديمقراطي الاجتماعي)، التي أُنتُخِبَت مؤخرا، هذا الطلب، ولكنها دعت السيد تشوسيتش إلى مناقشة التنمية والمشاريع المشتركة.

30 - وتستحق القضايا المطروحة المناقشة، كخطوة مهمة نحو المصالحة، وهي عنصر يفتقد بشدة في الخطاب العام الحالي. غير أن المناقشة الصادقة والمفتوحة لهذه القضايا لا يمكن أن تكون من جانب واحد، وينبغي لها أيضا أن تتناول المعروضات العامة التي تمجد مجرمي الحرب المدانين، مثل اللوحة المخصصة لراتكو ملاديتش عند مدخل شرق سراييفو، في متنزه فراكا التذكاري، الذي يعد معلما من المعالم الوطنية المحمية.

31 - وتوجد قضايا مماثلة في أجزاء أخرى من البلاد، وينبغي للسلطات والمواطنين التحلي بالانفتاح في مناقشتها، بهدف إيجاد حل لكل بلدية ومدينة في البوسنة والهرسك، حيث يمكن لكل مواطن وكل زائر أن يشعر بالأمان والترحيب والاحترام.

32 - وفي كانون الأول/ديسمبر، أزيلت أخيرا اللوحة الموجودة في مبيت للطلاب في بالي في جمهورية صربسكا التي تُخلِّد اسم رادوفان كاراديتش، رئيس جمهورية صربسكا في زمن الحرب الذي عاقبته المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بالسجن لمدة 40 عاما لإدانته بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وظللت أدعو إلى إزالتها منذ أن كشف النقاب عنها في عام 2016، وفعلت ذلك آخر مرة أثناء إلقائي كلمة في 5 تشرين الثاني/نوفمبر أمام مجلس الأمن، وهو ما يحتمل أن يكون قد عجَّل بالإزالة. وفي أعقاب هذا التطور الجديد بالترحيب، طلبت في وقت سابق في عام 2021 من الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا سحب الأوسمة التي منحتها إحدى لجانها في عام 2016 لثلاثة من مجرمي الحرب المدانين.

33 - وفي 13 نيسان/أبريل، أصدرت اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق بشأن معاناة الصرب في سراييفو بين عامي 1991 و 1995 تقريرها الختامي الواقع في 250 1 صفحة والمؤرخ تشرين الأول/أكتوبر 2020. وكانت حكومة جمهورية صربسكا قد عينت اللجنة في أوائل عام 2019، عملا باستنتاجات آب/أغسطس 2018 الصادرة عن الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا التي ألغت فيها تقرير سريبرينيتسا الذي أصدرته حكومة جمهورية صربسكا في عام 2004، الذي اعترفت فيه حكومة جمهورية صربسكا بتورط قوات الجيش والشرطة التابعة لجمهورية صربسكا في أحداث تموز/يوليه 1995 في سريبرينيتسا. وعلى الرغم من ادعاء اللجنة استقلاليتها، يستحيل تجاهل العوامل السياسية الكامنة وراء التقرير، بما في ذلك الطعن في الروايات الراسخة بشأن اندلاع الحرب في البوسنة والهرسك في عام 1992 ومحاولة المعادلة بين الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا وضحايا الصرب في سراييفو. ومع ذلك، فالمسائل الإنسانية المتعلقة بالأسر والأفراد الصربيين الذين ما زالوا مفقودين بعد 25 عاما من الحرب تستدعي مزيدا من الاستعراض والمساعدة من السلطات المختصة في طي صفحة هذه المسائل ومثل هذه المسائل المأساوية كلها.

34 - وباعتبار أن البوسنة والهرسك من بلدان العبور الرئيسية على طريق الهجرة نحو الاتحاد الأوروبي، فهي لا تزال تشهد تدفقا مستمرا للمهاجرين واللاجئين، وجميعهم تقريبا يدخلونها من صربيا المجاورة. ففي أي وقت من الأوقات، يوجد حوالي 000 6 إلى 000 8 مهاجر في البلد. ويجري إيواء المهاجرين واللاجئين في الاتحاد، ولا سيما في كانتون أونا - سانا نظرا لقربه من الحدود الكرواتية، بينما توجد أعداد أقل من هؤلاء في كانتوني سراييفو وتوزلا. وفي حين أن عبء توفير المأوى والمساعدة الغذائية يقع بالكامل على عاتق الاتحاد، فلا تزال سلطات جمهورية صربسكا مصرة على أن ترفض السماح بإنشاء أي مراكز استقبال داخل كيانها، وهو ما يمنع الدولة مرة أخرى من ممارسة مسؤولياتها. وقد أدى عدد من الحوادث التي تتعلق بالمهاجرين على مدى الأشهر الستة الماضية إلى إثارة المزيد من التوترات بين السلطات والمهاجرين والسكان المحليين. وفي حين تواصل السلطات على مستوى الدولة التماس السبل الكفيلة بإعادة الأفراد الذين يدخلون البوسنة والهرسك بصورة غير نظامية إلى بلدانهم الأصلية، بما في ذلك التوقيع على اتفاق إعادة القبول مع باكستان في تشرين الثاني/نوفمبر، يجب عليها مع ذلك أن تواصل الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون المحلي بإتاحة الحصول على الحقوق، بما في ذلك الحق في طلب اللجوء، وفقا للمعايير الإنسانية.

باء - القرارات التي اتخذها الممثل السامي خلال الفترة المشمولة بالتقرير

35 - على الرغم من التحديات المتكررة التي اعترضت تطبيق المبادئ الأساسية للاتفاق الإطاري العام للسلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد امتنعت عن استخدام سلطاتي التنفيذية - رغم تزايد دعوة المواطنين لي إلى أن أفعل - عملا بسياسة المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام التي تدعو إلى تولي مقاليد الأمور على الصعيد المحلي بدلا من صنع القرارات على الصعيد الدولي.

جيم – خمسة أهداف وشرطان لإغلاق مكتب الممثل السامي

1 – التقدم في تنفيذ الأهداف

36 – ظل مكتبي يلتمس أن تحرز السلطات المحلية تقدما في التنفيذ الكامل للأهداف الخمسة والشرطين التي وضعها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام في عام 2008 باعتبارها أساسية لإغلاق مكتب الممثل السامي وخروج البوسنة والهرسك من دائرة الإشراف الدولي. وكان الغرض من وضع ما يسمى الخطة "2+5" هو أن يتحمل قادة البوسنة والهرسك المسؤولية وأن يبرهنوا على مصداقيتهم؛ ولا يزال يتعين على السلطات إحراز تقدم فيما يتعلق بالخطة. وباستثناء الاتجاهات الإيجابية عموما في مقاطعة برتشكو، لا تبدي السلطات في الأماكن الأخرى أي التزام تجاه الخطة "2+5"، بل إنها واصلت التراجع في العديد من المجالات الرئيسية.

2 – ممتلكات الدولة والممتلكات الدفاعية

37 – حدثت بعض التطورات المتعلقة بممتلكات الدولة والممتلكات الدفاعية، ولكن للأسف لم يُحرَز أي تقدم جوهري على الطريق نحو حل مقبول ومستدام، على النحو المحدد في الخطة "2+5". وكما أكد في مناسبات عديدة، فإن اعتماد تشريع شامل على مستوى الدولة بشأن ممتلكات الدولة، يكون متوافقا تماما مع المبادئ القانونية التي أرساها دستور البوسنة والهرسك ومع القرارات ذات الصلة الصادرة عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، هو وحده الذي يمكن أن يفضي إلى حل مقبول ومستدام لمسألة ممتلكات الدولة. وفي غضون ذلك، يواصل مكتب الممثل السامي رصد التطورات، بما في ذلك اعتماد وتنفيذ مختلف القوانين والأنظمة المتعلقة بالممتلكات ذات الصلة، بهدف التأكد من إنفاذ حظر التصرف في ممتلكات الدولة، وبالتالي حماية مصالح دولة البوسنة والهرسك وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين قبل سن التشريعات المناسبة لممتلكات الدولة.

38 – ولا يمكن الإبلاغ عن أي تقدم يذكر في عملية تسجيل الممتلكات الدفاعية المحتملة باعتبارها تحت ملكية دولة البوسنة والهرسك. ولا تزال هذه العملية، وخاصة في جمهورية صربسكا، معرقلة تماما، رغم صدور عدة قرارات قضائية تقر بوضوح بأن مثل هذه الممتلكات تملكها دولة البوسنة والهرسك ويجب أن تُسجَّل على هذا النحو في السجلات العامة ذات الصلة. ومع استمرار سلطات جمهورية صربسكا المسؤولة في تجاهل الإطار القانوني القائم ورفض الحجج والتعليلات القانونية الواردة في القرارات القضائية النهائية والملزمة، ورفضها لأسباب سياسية تسجيل تلك الملكية لدولة البوسنة والهرسك، أصبح ذلك مسألة ملحة تتعلق بسيادة القانون.

39 – وفي 13 تشرين الثاني/نوفمبر في بانيا لوكا، وقع رئيس وزراء جمهورية صربسكا، رادوفان فيشكوفيتش (الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل) ورئيسة الوزراء الصربية، آنا برنابيتش، بيانا مشتركا يتعلق ببناء ثلاث محطات للطاقة الكهرمائية في حوض نهر درينا العلوي، في منطقة فوتشا في شرق جمهورية صربسكا. وذكرت السيدة برنابيتش أن مجموع الاستثمارات يبلغ 520 مليون يورو وأن صربيا خصصت بالفعل الموارد اللازمة للأعمال خلال عام 2021. وفي الوقت نفسه، أصدرت حكومة جمهورية صربسكا قرارا بالموافقة على تغيير هيكل ملكية الشركة صاحبة الامتياز وهي HES Gornja Drina، وسمحت بالتالي بأن تنقل إلى شركة الكهرباء الصربية Elektroprivreda Srbije نسبة 51 في المائة من

أســهم الشــركة HES Gornja Drina، التي تملك امتياز بناء ثلاث محطات للطاقة الكهرمائية على نهر درينا العلوي.

40 - وردا على ذلك، أصدرت بعض الأحزاب السياسية المكونة أساسا من البوسنيين التي يوجد مقرها في الاتحاد بيانات رفضـــت فيها البيان المشـــترك الموقع وتشـــييد محطات الطاقة الكهرمائية المخطط له، باعتبار ذلك اعتداء على سيادة البوسنة والهرسك، وأصرت على أن اتفاقات كهذه لا يمكن أن تُبرَم إلا مع السلطات على مستوى الدولة. وادَّعَت أن خطط التشييد يشوبها القصور من الناحية القانونية، بالنظر إلى أنها تعتمد على تشريع جمهورية صربسكا الذي يعتبر أن الأنهار الموجودة في إقليم جمهورية صربسكا كلها مملوكة لكيان صربسكا، والذي سبق أن أعلنت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك أنه غير دستوري وقضت ببطلانه. ففي القرار الذي أصـدرته المحكمة الدسـتورية للبوسـنة والهرسـك في 7 شـباط/فبراير 2020 في القضية رقم U-9/19، والذي يشير أيضا إلى الاجتهاد القضائي ذي الصلة في قرار المحكمة نفسها الصادر في 13 تموز/يوليه 2012 في القضـــية رقم U-1/11، تعتبر المياه، كمنفعة عامة، من ممتلكات الدولة، أي ممتلكات دولة البوســـنة والهرســـك. ويشـــمل ذلك مياه الأنهار ومجاري الأنهار، والبحيرات، والمياه الجارية. وعلاوة على ذلك، فقد أثبتت المحكمة أن القرارات المتعلقة بممتلكات الدولة يتعين اتخاذها على مستوى دولة البوسنة والهرسك، حيث اعتبرت أن القرار المتعلق بوضع ممتلكات الدولة يقع ضمن الاختصاص الحصري للدولة.

41 - وفي أعقاب هذه التطورات، قدم 24 عضـــوا من مجلس نواب البوســـنة والهرســـك في 28 كانون الأول/ديسمبر طلبا إلى المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك باشروا به منازعة دستورية بشأن التشييد المخطط له. ويدعي النواب في الطلب الذي قدموه أن جمهورية صـــربســـكا، وبخاصـــة حكومة جمهورية صـربسـكا، انتهكت الاختصـاصـات الدسـتورية لدولة البوسـنة والهرسـك، لأن قرارات الامتياز التي أصـدرتها حكومة جمهورية صــربســكا والعقود ذات الصـــلة التي أبرمتها تشــكل أعمال تصــرف في ممتلكات الدولة. وبالإشـارة إلى الاسـتنتاجات والمبادئ الواردة في القرارات السـابقة التي أصـدرتها المحكمة، ادعي النواب أن جمهورية صـربسـكا انتهكت عدة أحكام من دسـتور البوسـنة والهرسـك. وطلبوا في هذا الصـدد إلى المحكمة الدسـتورية للبوسـنة والهرسـك أن تُبطِل قرارات حكومة جمهورية صـربسـكا وعقودها ذات الصـلة وأن تصـدر تدبيرا مؤقتا يُعلِّق تنفيذها، بالنظر إلى أن اســتمرار الأنشــطة ذات الصـــلة من شـــأنه أن يتســبب في آثار قانونية ضارة.

42 - وفي كانون الثاني/يناير، اعتمد مجلس نواب البوســـنة والهرســـك مبادرة قدمها النائب التابع لحزب العمل الديمقراطي/نائب رئيســـة المجلس، دينيس زفيزديتش، بشـــأن اســـتخدام الممتلكات غير المنقولة غير المحتمل اسـتخدامها عسكريا والتصـرف فيها، كلف بموجبها مجلس وزراء البوسـنة والهرسك بإعداد مشـروع قانون بشـــأن طريقة اســـتخدام الممتلكات غير المنقولة غير المحتمل اســـتخدامها عســـكريا والتصـــرف فيها وبتقديمه إلى الإجراءات البرلمانية في غضون 30 يوما من اعتماد المبادرة. واستندت المبادرة إلى المبدأ الذي يقضي بأن بعض الممتلكات التي لم تعد لازمة لمؤسسات البوسنة والهرسك لممارسة اختصاصاتها الدستورية والقانونية ينبغي أن تُخَصَّص لوحدة حكم ذاتي محلي في الإقليم الذي توجد فيه تلك الممتلكات كي تستخدمها أو تتصـــرف فيها، بغرض حمايتها من المزيد من التدهور أو إعادة بنائها لاســـتخدامها في تنمية المجتمعات المحلية في البوســـنة والهرســـك. ومن حيث المبدأ، فإن المبادرة جديرة بالترحيب، لأنها تحيي مناقشـــة عامة مؤســـســـية الطابع بشـــأن مســـألة ممتلكات الدولة والممتلكات الدفاعية. وعموما، فالمبادرة تمتثل للمبدأين

الأساسيين اللذين أرستهما المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك وهما: (أ) أن دولة البوسنة والهرسك هي صاحبة حق الملكية في جميع ممتلكات الدولة، بما في ذلك ما يسمى ”الممتلكات الدفاعية غير المحتمل استخدامها“ و (ب) أن الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك تتحمل المسؤولية الحصرية عن تنظيم مسألة (تخصيص) ممتلكات الدولة. وتوجد المبادرة حاليا بين يدي مجلس وزراء البوسنة والهرسك، الذي كُلِّف بتنفيذها.

43 - وفي شباط/فبراير، قدم سبعة من المندوبين البوسنيين في مجلس شعوب جمهورية صربسكا طلبا إلى المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك لمراجعة مدى دستورية قانون الغابات لجمهورية صربسكا، حيث ادَّعَوا أن القانون المطعون فيه ينتهك العديد من أحكام دستور البوسنة والهرسك ومبادئه. والحجة القانونية الأساسية هي المبدأ الدستوري المتمثل في ”استمرارية القوانين“ الذي على أساسه لا يزال قانون الغابات الذي اعتمدته جمهورية البوسنة والهرسك السابقة ساريا ويشكل جزءا من النظام القانوني للبوسنة والهرسك، لأنه يتسق مع دستور البوسنة والهرسك ولم تبطله قط أي هيئة مختصة. وعلاوة على ذلك، قدمت حجة قانونية تتعلق بممتلكات الدولة مؤداها أن الغابات والأراضي الحرجية تمثل منفعة عامة وتشكل - عملا بالقرارات السابقة للمحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك بشأن الخلافة في الأصول والأراضي الزراعية والمياه، وما إلى ذلك - فئة من ممتلكات الدولة التي تعود ملكيتها لدولة البوسنة والهرسك. وسعيا إلى منع إعادة تسجيل الغابات والأراضي الحرجية ومنع مواصلة التصرف فيها، وكذا الحيلولة دون نشوء الآثار القانونية الضارة الأخرى بالنسبة لهذه الفئة من الممتلكات، طلب المندوبون إصدار تدبير مؤقت يحظر تطبيق قانون الغابات لجمهورية صربسكا ريثما تصدر المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك قرارا نهائيا.

44 - وأعقب تقديم هذا الطلب إلى المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك صدور بيانات علنية حادة من العديد من السياسيين في جمهورية صربسكا، الذين قالوا إن الطعن يشكل انتهاكا مباشرا للمرفق 4 لاتفاق دايتون للسلام، الذي يقضي، وفقا للادعاء الخاطئ الذي يستمرون في ترديده، بأن الممتلكات ملك للكيانين.

3 - مقاطعة برتشكو

45 - واصل مكتبي تقديم الدعم المتخصص والتقني إلى المشرف على مقاطعة برتشكو في تشجيع وتوجيه الإصلاحات المتعلقة بالحوكمة الرشيدة وتطوير البينة التحتية ونمو القطاع الخاص، من أجل إكساب المقاطعة القدرة على الأداء الوظيفي والاستدامة والقدرة على الصمود بما يتماشى مع الأهداف المعلنة في قرار التحكيم النهائي. وعمل المشرف بنشاط، بدعم من موظفي مكتب الممثل السامي، مع شركاء المجتمع الدولي لضمان اتباع نهج منسق وموجه نحو تحقيق النتائج بما يساعد في التعجيل بهذه النتيجة.

46 - وحفزت الإصلاحات المالية التي ترجع إلى الفترة السابقة - بما فيها الانتهاء بنجاح من عملية الضبط المالي واعتماد قانون جديد للميزانية يهدف إلى تحسين الانضباط المالي والشفافية والمسؤولية في الإنفاق - سلطات المقاطعة على التركيز على اللوائح الداخلية المطلوبة لتطبيق قانون الميزانية بشكل كامل في دورة الميزانية لعام 2021. واكتمل اعتمادها في منتصف آذار/مارس. وبالنظر إلى الانتخابات المحلية التي أُجريت في 15 تشرين الثاني/نوفمبر وعملية تشكيل السلطات الجديدة في المقاطعة التي أُجريت بعدها، وتأخر اعتماد اللوائح الداخلية، لم تتمكن المقاطعة من الوفاء بالموعد النهائي لاعتماد ميزانية عام 2021 المحدد في 30 تشرين الثاني/نوفمبر. غير أن استمرار تمويل مؤسسات المقاطعة كُفل من خلال اعتماد القرار المتعلق بالتمويل المؤقت للربع الأول من السنة. وفي 31 آذار/مارس، اعتمدت جمعية المقاطعة،

بموجب المعايير المحددة في اللوائح الداخلية، مشـروع ميزانية عام 2021 بمبلغ 238 مليون مارك بوسـني قابل للتحويل.

47 - وشـجعت تدابير الحوكمة الرشـيدة الإضـافية التي سـنت في الفترة المشـمولة بالتقرير السـابق – ولا سيما قانون التجمع السلمي، وقانون المؤسسات والجمعيات، وقانون الأقليات القومية، والسجل الإلكتروني للموظفين والمعيَّنين في القطاع العام ولممتلكاتهم – سلطات المقاطعة على اعتماد مبادرات جديدة مكملة لها. ويعد قانون منع تضـارب المصـالح، الذي أُعتُمِد في شـكله النهائي في 24 آذار/مارس، أول قانون من هذا القبيل في البوسنة والهرسك يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات، وسيعزز الحوكمة الرشيدة أكثر في المقاطعة. وتجري الأعمال التحضـيرية لإصـلاح الإدارة العامة، في حين أن تحسـين الرقابة على المؤسسات المملوكة للدولة في المقاطعة عن طريق رصد وضعها المالي وتحديد المخاطر الضريبية وإدارتها سيسير وفقا لتوصيات صندوق النقد الدولي اعتبارا من عام 2020، ومن ثم فهو سيشكل نموذجا للإصلاح بالنسبة للكيانين، مثله في ذلك مثل القوانين وإصلاح الإدارة العامة.

48 - وأُتُّخِذَت أيضا عدة خطوات لضمان أن تكون العملية الانتخابية ذات مصداقية وقائمة على القضايا باعتبار ذلك مفتاحا لإعادة ثقة الناخبين في المسـؤولين المنتخبين، وهو ما سـيكون أيضـا نموذجا يحتذى للبوسنة والهرسك. وشمل ذلك تحديث قائمة الناخبين في مقاطعة برتشكو، والحد من إساءة استخدام الأموال العامة لأغراض الانتخابات، والتحقيق في ادعاءات تزوير الانتخابات ومحاكمة مرتكبيها، وهو ما شـمل اعتقال ممثلي الجمعية الثلاثة الحاليين، وتنظيم وجود مراقبين مستقلين لكل مركز اقتراع في برتشكو.

49 - ولم تسـاعد هذه الخطوات في ثني 000 3 من الناخبين الموجودين بالخارج المشـكوك فيهم عن الإدلاء بأصواتهم فحسب، بل أيضا في تعزيز نوعية جديدة من الممارسة السياسية والحوكمة في المقاطعة. فقد تشكلت أغلبية جديدة متعددة الأعراق في 23 كانون الأول/ديسمبر، بعد أسبوعين فقط من التصديق على انتخابات 15 تشرين الثاني/نوفمبر. ويتمثل جدول أعمال ولايتها في التنفيذ السريع للإصلاحات التي عُرِضَت في الحملة الانتخابية القائمة على القضـايا باعتبارها منجزات مسـتهدفة. وفي 8 نيسـان/أبريل، وقعت ثلاثة أحزاب معارضـة في جمعية مقاطعة برتشـكو، تعكس أيضـا مجموعات عرقية مختلفة، اتفاقا بشـأن التعاون السـياسـي، مع التركيز على سيادة القانون، ومكافحة الفساد، واعتماد إصـلاحات اقتصـادية. وللمرة الأولى، التزمت الجمعية باعتماد تشريع في قراءتين وعينت ممثلي المعارضـة في اللجان، مما عزز النقاش السياسي والعام الشفاف بشأن التشريعات الإصلاحية المعتمدة في المقاطعة.

50 - وعلى الرغم من أن جائحة كوفيد-19 عرقلت مشـاريع البنية التحتية الرئيسـية على مدار جزء كبير من عام 2020، فقد اسـتؤنف تنفيذ هذه المشـاريع وسُـرِّعَت وتيرته مع اقتراب العام من نهايته. وأُنجزت إلى حد كبير الأعمال التحضـيرية لتحديث ميناء برتشكو وتشييد جسر برتشكو - غونيا، مما يمهد الطريق لبدء أعمال التشـييد. وتوصـلت المقاطعة والمصـرف الأوروبي للإنشـاء والتعمير إلى تفاهم بشـأن مشـروع بقيمة 6,5 ملايين يورو لضـمان توفير إمدادات مسـتدامة من المياه النظيفة، مع تحديد موعد لبدء المشـروع في الربع الثالث من عام 2021. وتجري سـلطات المقاطعة أيضـا مفاوضـات بشـأن مجموعة من مشـاريع البنية التحتية في إطار برنامج التنمية المتكاملة لممرات نهري سافا ودرينا التابع للبنك الدولي.

51 - واتخذت المقاطعة أيضـا خطوات في اتجاه التخفيف من حالة عدم اليقين في الإمداد بالكهرباء من خلال إبرام عقد للإمداد بالكهرباء لمدة سـنتين مع شـركة مرافق الطاقة الخاصـة بجمهورية صـربسـكا

Elekroprivreda Republika Srpska. وبالتوازي مع ذلك، اتجهت المقاطعة إلى تنويع مصـادر الطاقة الخاصـة بها وتعزيز أمن الطاقة من خلال إعداد تشريعات بشأن الكهرباء ومصـادر الطاقة المتجددة والكفاءة في اســتخدام الطاقة من أجل إيجاد إطار قانوني حديث لقطاع الطاقة يكون متوافقا مع مقتضــيات الاتحاد الأوروبي. ولاستكمال هذه الجهود، خصصت المقاطعة 1,5 مليون مارك بوسني قابل للتحويل لتوسيع البنية التحتية للكهرباء وشـرعت في الأعمال التحضـيرية للتشـييد، بينما يُتوقع أن تنتهي المقاطعة في الربع الثاني من عام 2021 من نقل حقوق الملكية الخاصـة بمرافق توزيع الكهرباء إلى شركة توزيع الكهرباء في البوسنة والهرسـك – بهدف ضـمان الصـيانة المسـتمرة للبنية التحتية الرئيسـية لتوزيع الكهرباء والمسـاهمة في تأمين الإمداد بالكهرباء.

52 – وفي حين أن الجهود التي تبذلها قيادة المقاطعة، والتي ينخرط فيها بكثافة المشـرف على المقاطعة ومكتبي وتتم بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، لها أهمية حاســمة في الحفاظ على اتجاه الإصــلاح الإيجابي في المقاطعة، فإن هناك أيضا حاجة إلى أن ييسر الكيانان إنشاء المقاطعة.

53 – وللأسف، وكما حدث في السنوات السابقة، فقد تم الاحتفال بيوم 9 كانون الثاني/يناير بوصفه ”يوم جمهورية صــربسـكا“ في مقاطعة برتشـكو في 10 كانون الثاني/يناير ونُظِّم على أســاس قرارات ســلطات جمهورية صـربسكا باعتباره جزءا من النشـاط العام للاحتفال الخاص بجمهورية صـربسكا. وفي عام 2021، شمل ذلك حضـور الفرقة الموسيقية للشرطة التابعة لوزارة داخلية جمهورية صـربسكا. وعلى هذا النحو، فإن الاحتفال الذي نظمته ســلطات جمهورية صــربســكا في برتشـكو يتعارض مع قرار التحكيم النهائي والتزام الكيانين بعدم ممارسـة أي سلطة داخل حدود المقاطعة. وفي 1 شباط/فبراير، عرضـت على رئيسـة جمهورية صــربسـكا جيليكا كفيانوفيتش، ورئيس وزراء جمهورية صــربسـكا رادوفان فيشـكوفيتش (كلاهما من الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل) ورئيس الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، السيد تشوبريلوفيتش (التحالف الديمقراطي) آرائي حول الآثار المترتبة على إحياء ”يوم جمهورية صــربسـكا“ على أســاس تشـريعات غير دسـتورية، بما في ذلك في مقاطعة برتشـكو، حيث ذَكَّرت بأن مواطني البوسـنة والهرسـك جميعهم، وبخاصـة أصحاب المناصب العامة، ملزمون بالتقيد بالنظام الدستوري للبوسنة والهرسك وبضمان احترامه.

54 – وتشكل اسـتنتاجات الجمعية الوطنية لجمهورية صـربسكا الصـادرة في 10 آذار/مارس اعتداء على النظام الدستوري للبوسنة والهرسك يستند إلى المواقف التي سبق أن أعربت عنها سلطات جمهورية صـربسكا تجاه الدولة، وبالتالي فهي تشكل أيضـا تهديدا لمقاطعة برتشـكو، نظرا لوضـعها الفريد واعتمادها على النظام الدستوري والهيكل المؤسسي للبوسـنة والهرسك الذي تطور على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضـية، بما في ذلك من خلال ممارسة ولاية الممثل السامي.

55 – ونشـأت شـواغل إضـافية بشـأن وضـع مقاطعة برتشـكو وصـلاحياتها عن قرار المحكمة الدسـتورية للبوسنة والهرسك الصـادر في 26 تشرين الثاني/نوفمبر الذي قضت فيه المحكمة بعدم مقبولية طلب محكمة الاسـتئناف في مقاطعة برتشـكو في القضـية المتعلقة بقانون مهنة المحاماة الخاص بمقاطعة برتشـكو. فقرار المحكمة في القضــية – وهي أول قضــية تعرض على المحكمة بموجب التعديل الأول لدســتور البوســنة والهرسـك – له عواقب بعيدة المدى فيما يتعلق بإمكانية الطعن في الأعمال التي يمكن أن تؤثر على وضــع مقاطعة برتشــكو وصــلاحياتها، لأنه يحد من مقدمي الطلبات المحتملين الذين يمكن أن يلجؤوا للمحكمة الدسـتورية للبوسـنة والهرسـك بشـأن المسـائل المتعلقة بتوافق القوانين مع التعديل الأول. وعلى هذا النحو، فالقرار يضـيق نطاق حماية وضـع مقاطعة برتشـكو وصـلاحياتها أمام المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك.

وقد أخطر المشرف على مقاطعة برتشكو رئيس المحكّمين في هيئة التحكيم في النزاع على الحدود المشتركة بين الكيانين في منطقة برتشكو بمضمون القرار وآثاره، وأقر بأن المحكمة تحتفظ بوضوح بسلطاتها لإنفاذ أو تعديل قرار التحكيم النهائي إذا كان أي طرف يخالف بشكل خطير التزاماته بموجب قرار التحكيم.

4 - الاستدامة المالية

56 - واصل مكتبي متابعة التطورات والإجراءات التشريعية ذات الصلة بالاستدامة المالية، وتحليلها والإبلاغ عنها، وشمل ذلك الاضطلاع بالرصد وتقديم التقارير إلى المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام عن أنشطة مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة، الذي يعد مكتب الممثل السامي الممثل الوحيد للمجتمع الدولي فيه، والمجلس المالي للبوسنة والهرسك. ولا تزال الاتجاهات السائدة في كلتا المؤسستين تثير الشواغل بشأن قدرة الحكومات على جميع المستويات، ولا سيما على مستوى الدولة، على كفالة عمل المؤسسات دون عوائق والوفاء بالتزاماتها الدستورية والقانونية.

57 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد المجلس المالي للبوسنة والهرسك ثلاث دورات فقط، جميعها في كانون الأول/ديسمبر، وحاول فيها الاتفاق على برنامج جديد لتسهيل الصندوق الممدد لصندوق النقد الدولي مدته ثلاث سنوات. ولم يتم التوصل إلى اتفاق من هذا القبيل بسبب جملة أمور منها استمرار معارضة مسؤولي جمهورية صربسكا في المجلس للإصلاحات التي ينظر إليها على أنها تعزز اختصاصات الدولة ومؤسساتها. وكانت المعارضة واضحة في معظمها في مجالين خصهما صندوق النقد الدولي بالذكر، كما يلي: تعزيز حيز اقتصادي واحد من خلال إصلاحات تهدف، في جملة أمور، إلى إنشاء سوق واحدة للطاقة، وتعزيز الاستقرار المالي، وكلاهما ضروري من أجل تعزيز قدرة البوسنة والهرسك على الصمود أمام أزمة اقتصادية أو مالية، والإسراع بتنمية البوسنة والهرسك، وتحقيق تطلعاتها نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وعارض مسؤولو جمهورية صربسكا أيضا الإصلاحات اللازمة لتحقيق الكفاءة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من قبيل إنشاء سجل على الصعيد الوطني للحسابات المصرفية للأفراد داخل المصرف المركزي للبوسنة والهرسك. وتابع مكتبي عن كثب جميع التطورات المتعلقة ببرنامج تسهيل الصندوق الممدد، وكان رهن تصرف صندوق النقد الدولي وأعضاء المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام فيما يتصل بجميع الاستفسارات والطلبات بشأن التوجيه السياسي والاقتصادي والقانوني خلال المفاوضات، وسيظل منخرطا في هذا الشأن.

58 - وظل مكتبي أيضا يتابع عن كثب التطورات المتعلقة بالنظام الوحيد للضرائب غير المباشرة وهيكله المؤسسي، بما في ذلك أنشطة مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة، وظل يقدم التقارير ويسدي المشورة بشأنها. وعقد المجلس أربع دورات، كان آخرها في أواخر آذار/مارس. وفي حين أظهرت الدورات درجة أعلى من الامتثال للوائح مجلس الإدارة، مما أدى إلى اعتماد معاملات تخصيص الإيرادات الضريبية غير المباشرة للربع الأخير من عام 2020 والربع الأول من عام 2021، ظلت قضايا أخرى طويلة الأمد دون حل.

59 - ومن الأمثلة على ذلك التهديدُ المالي الذي واجهته هيئة الضرائب غير المباشرة، نتيجة للدعوى القضائية التي رفعتها جمهورية صربسكا ضدها للحصول على تعويضات عن أضرار ناجمة عن ديون الاتحاد المستحقة لجمهورية صربسكا في عامي 2009 و 2010 (سويت في عام 2011)، ومحاولة جمهورية صربسكا، بعد صدور قرار عن محكمة البوسنة والهرسك في عام 2015 لصالحها، إنفاذ تلك التعويضات خصما من حسابات الإيرادات العامة التي تديرها الهيئة. وتشمل العواقب، التي خففت محكمة

البوسنة والهرسك حدتها نوعا ما من خلال تعليق محاولة الإنفاذ، أضرارا مالية لجميع المستفيدين من إيرادات الضرائب غير المباشرة، بما في ذلك الكيانان، ومقاطعة برتشكو، فضلا عن المستفيدين من المبالغ المستردة من ضريبة القيمة المضافة، والمودعين في إطار التأمين الجمركي، وهي أضرار تُنسب مرة أخرى إلى الهيئة وتتم مطالبتها بدفعها باعتبارها الجهة المشغلة لنظام الضرائب غير المباشرة. وإضافة إلى ذلك، أنشأت هذه الدعوى القضائية سابقة فتحت الباب أمام رفع الكيانين دعاوى في المستقبل ضد الهيئة بشأن الديون المتبادلة، فضلا عن الأضرار المالية الناجمة عن إنفاذ الأحكام الصادرة فيها.

60 - وثمة نزاع آخر طويل الأمد بين الكيانين لم يحله مجلس الإدارة في الفترة المشمولة بالتقرير يتعلق بطريقة توزيع الاحتياطيات المتراكمة من إيرادات رسوم الطرق (حوالي 120 مليون مارك بوسني قابل للتحويل) المخصصة لبناء الطرق والطرق السريعة.

61 - وعدم معالجة هذه المسائل وما شابهها يثقل كاهل العلاقات بين الكيانين ويؤثر على سلاسة أداء النظام الوحيد للضرائب غير المباشرة وهيكله المؤسسي على مستوى الدولة، والثقة فيه. وبالتالي، فإن هذا يوفر ذريعة للطعن في اختصاص الدولة في فرض الضرائب غير المباشرة، والدعوة إلى إعادة هذا الاختصاص إلى الكيانين. وقد تجدد هذا التهديد في استنتاجات الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا الصادرة في 10 آذار/مارس، التي كلفت بموجبها حكومة جمهورية صربسكا بإنشاء أفرقة خبراء تضم خبراء وطنيين ودوليين في كل مجال تسحب وتنقل المسؤولية عنه من جمهورية صربسكا واقتراح إجراءات لسن قوانين جديدة من أجل استعادة تلك المسؤوليات على مستوى جمهورية صربسكا. وإذا ما اتبع هذا الإجراء من جانب سلطات جمهورية صربسكا في حالة فرض الضرائب غير المباشرة، فإنه سيؤدي إلى التراجع عن أحد أهم الإصلاحات في السنوات الخمس والعشرين الماضية، وهو إصلاح يحمي الاقتصاد الكلي وبالتالي الاستقرار السياسي في البوسنة والهرسك أيضا.

62 - واستمر مكتبي في متابعته عن كثب للتطورات الأخرى ذات الصلة بالاستقرار المالي في البوسنة والهرسك وفي إبلاغ المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام بتلك التطورات، بما في ذلك اعتماد ميزانيات عام 2021 وتفاصيلها على جميع مستويات الحكومة. وأولي اهتمام خاص للتطورات المتصلة بالمصرف المركزي للبوسنة والهرسك، نظرا لأهميته في الحفاظ على الاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي العام في البوسنة والهرسك.

5 - المسائل المتعلقة بسيادة القانون

63 - انتهت ولاية المدير العام الحالي لوكالة الاستخبارات والأمن في البوسنة والهرسك، ويجب تعيين مدير جديد. ويبدو أن التعيين قد تأجل، نظرا للشبهة التي تحوم على ما يظهر حول دقة الإثبات الذي قدمه المدير العام الحالي لاستيفاء شرط التعليم المطلوب لهذا المنصب بموجب القانون. وفي تشرين الأول/أكتوبر، اتهم مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك المدير العام بإساءة استخدام منصبه، بزعم حصوله تحت مزاعم كاذبة على تسجيل فيديو لمكتب البريد الذي أرسل منه تقرير جنائي يدينه إلى النيابة العامة، من أجل معرفة من قدم التقرير. وفي شباط/فبراير، تمت تبرئته، بينما يواصل مكتب المدعي العام النظر في قضايا أخرى ضده.

64 - وفي نيسان/أبريل، قدم مكتب مستشار الشؤون التأديبية بالمجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام شكوى تأديبية ضد كل من رئيسة هيئة الادعاء في البوسنة والهرسك، غوردانا تاديتش، ورئيس محكمة

البوسنة والهرسك، رانكو ديبيفيك. وتتعلق الشكوى المقدمة ضد السيد تاديتش بالمخالفات المستوجبة لعقوبة تأديبية المتمثلة في عدم الالتزام في المنصب، وعدم اتخاذ إجراءات بشأن قرارات أو أوامر أو طلبات صادرة عن المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام دون أسباب مبررة، والسلوك العام المضر بسمعة وظيفة النيابة العامة. أما الشكوى التأديبية ضد ديبيفيك فتشير إلى تقديمه عمدا معلومات كاذبة أو مضللة أو غير كافية عند تقدمه بطلبه للحصول على منصبه، وتتعلق بإساءة استخدام منصبه وتسجيل محادثات خاصة مع المدير العام لوكالة الاستخبارات والأمن أثناء محاكمته.

65 - ولم ينفَّذ بعد القانون الاتحادي المعتمد في عام 2014 الذي يقضي بإنشاء إدارة خاصّة للمدّعين العامين والمحاكم لمكافحة الفساد والجريمة المنظّمة.

66 - وفي شباط/فبراير، أصدرت محكمة بانيا لوكا المحلية حكما يلغي شرعية سلطة الممثل السامي لاتخاذ قرارات ملزمة في البوسنة والهرسك. وقد خلص الحكم إلى أن الاتفاق الإطاري العام للسلام ومجلس الأمن لم يأذنا للممثل السامي بفرض تشريعات في البوسنة والهرسك، وأن أي قانون يفرضه الممثل السامي غير دستوري ولا يمكن أن تنفذه محكمة بانيا لوكا المحلية، وهو بذلك يتناقض مع القرارات الملزمة لمجلس الأمن والقرارات السابقة للمحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وكذلك القرارات السابقة للممثل السامي. وبغية نشر المعلومات الصحيحة، أبلغت المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام بالمراجع القانونية الصحيحة.

67 - إن اعتماد تعديلات على قانون البوسنة والهرسك بشأن المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام، فضلا عن إجراء إصلاح شامل للوائح المجلس، عمل قيد الإنجاز، ويأمل المجتمع الدولي في أن تعترف سلطات البوسنة والهرسك بالمجلس بوصفه مؤسسة أساسية لضمان تطور البوسنة والهرسك كدولة سيادة قانون، عن طريق قبول معايير الحياد والنزاهة القضائيين. وسيادة القانون أولوية، وإنني أنضم إلى الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا في جهودهما لتعزيز نزاهة القضاة والمدعين العامين والمجلس نفسه.

68 - وفي أعقاب فضيحة عام 2019 التي انطوت على رشوة مزعومة ورئيس المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام آنذاك ميلان تيغيلتيا، والتي تم تسريب تسجيل صوت وفيديو بشأنها إلى الجمهور، والتي لم يتم تأديب السيد تيغيلتيا بسببها، صدر في كانون الأول/ديسمبر تسجيل صوتي آخر عنها، بدا فيه أن المعني يناقش التقدم المهني القضائي لقريب عضو آخر في المجلس خارج الإطار القانوني. وفي أعقاب احتجاج عام، قدم السيد تيغيلتيا استقالته من منصبه كرئيس للمجلس وعضو فيه وأصبح بعد ذلك مستشارا لعضو هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، ميلوراد دوديك.

69 - وفي شباط/فبراير، انتخب المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام قيادته الجديدة، مما بعث الآمال في أن المجلس قد لا يواجه الآن عوائق في تطوير نزاهة القضاة والمدعين العامين وأعضاء المجلس أنفسهم ومهنيتهم واستقلالهم وحيادهم وكفاءتهم ومساءلتهم. ولا تزال الحاجة ماسة إلى تحسين معايير المجلس، وذلك أساساً من خلال إدخال تغييرات على القانون المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام. ويدعو المجتمع الدولي بقوة إلى إجراء تغييرات فنية بما يكفل الأداء السليم في المجلس ويحافظ عليه في الوقت ذاته كهيئة على مستوى الدولة تتمتع بالولاية القضائية في جميع أنحاء البوسنة والهرسك.

70 - ولا تزال لاستمرار عدم تعيين أربعة قضاة ناقصين في المحكمة الدستورية الاتحادية آثار مباشرة على قدرة المحكمة والفريق المعني بالمصلحة الوطنية الحيوية التابع لها على ممارسة مسؤولياتهما الدستورية.

وتواصل المحكمة عملها بخمسة قضاة مكلفين من أصل تسعة قضاة مطلوبين بموجب دستور الاتحاد، مما يعني أن جميع القضاة الخمسة المكلفين يجب أن يكونوا حاضرين لكي يكون النصاب القانوني قائما، وأن المحكمة تقتضي توافقا في الآراء بين القضاة الخمسة جميعهم لاتخاذ أي قرار. وقد أدى ذلك أيضا إلى عدم قدرة الفريق المعني بالمصلحة الوطنية الحيوية على العمل، لأنه لا يضم حاليا سوى أربعة قضاة مكلفين ولا يوجد نصاب قانوني. ولا تزال عملية شغل المناصب الشاغرة في المحكمة مستمرة منذ تقاعد قاضيين في عامي 2015 و 2016، وتقاعد قاضيين آخرين في حزيران/يونيه 2019. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، قدم المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام إلى رئيس الاتحاد ونوابه مرشحين لشغل ثلاثة من المناصب الشاغرة، وفقا لإعلانات الشغور المنشورة في شباط/فبراير 2019. وقد رفض رئيس الاتحاد مارينكو تشافارا (الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك) المضي قدما في التعيينات، وتوقفت هذه العملية منذ ذلك الحين. وقد أنهى المجلس مؤخرا الإجراءات المتعلقة بالمنصب الشاغر الرابع، وقدم مرشحين مقترحين إلى رئيس الاتحاد ونوابه في 26 شباط/فبراير 2021. وإذا قرر رئيس الاتحاد ونوابه في نهاية المطاف إحالة الترشيحات إلى برلمان الاتحاد، يمكن أن يعين القضاة الأربعة جميعهم، ويمكن أن تعود المحكمة الدستورية الاتحادية إلى العمل بكامل وظائفها.

71 - ولا بد لي من أن أشير إلى أنه، في غياب فريق معني بالمصلحة الوطنية الحيوية يؤدي وظائفه في المحكمة الدستورية الاتحادية، فأنا مدعو على نحو متزايد لتقديم تفسيرات قانونية في المنازعات التي تنطوي على طعون في الأحكام الدستورية التي تحكم إجراءات المصلحة الوطنية الحيوية في كانتونات الاتحاد.

72 - وعلى الرغم من اعتماد الاستراتيجية الوطنية المنقحة لمعالجة قضايا جرائم الحرب في الفترة السابقة، ومن ثم تحديد موعد نهائي جديد في عام 2023 لاستكمال قضايا "الفئة ألف" (التي اعتبرت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن لها أسبابا كافية للملاحقة القضائية)، لم يعين أعضاء مجلس إدارة الاستراتيجية الجديد. وينبغي أن يعمل مجلس الإدارة، الذي يتعين أن تشمل عضويته ممثلين عن مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك ومحكمة الدولة للبوسنة والهرسك، على زيادة الإسراع بأعمال الادعاء وتحديد أولويات القضايا الأكثر خطورة، وتمكين إحالة القضايا بكفاءة داخل البوسنة والهرسك للسماح بمعالجة المزيد من القضايا في وقت أقل، وتحسين التعاون الإقليمي، وخاصة فيما يتعلق بقضايا "الفئة ألف". وبينما أشيد بجميع الجهود المبذولة في مجال الملاحقة القضائية في جرائم الحرب، يجب تعيين أعضاء مجلس الإدارة دون مزيد من التأخير.

73 - وفي عام 2020، وفقًا للأحكام ذات الصلة من دستور البوسنة والهرسك، اختار رئيس المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بديلين للقاضيين الدوليين اللذين انتهت مدة ولايتهما في المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. ففي الآونة الأخيرة، وبالضبط في كانون الأول/ديسمبر، حلت القاضية هيلين كيلر من سويسرا محل القاضية مارغريتا تساتسا - نيكولوفسكا، من مقدونيا الشمالية، التي انتهت ولايتها في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. وفي وقت سابق، في نيسان/أبريل، حلت القاضية أنجيليكا نوفبرغر من ألمانيا محل القاضي جيوفاني غراسو، الذي انتهت ولايته في الشهر نفسه.

74 - ومع أنني أدرك أنه سيأتي وقت في المستقبل تتألف فيه المحكمة الدستورية بالكامل من قضاة محليين، فإنني أرى أن الطريق أمام البلد لا يزال طويلا جدا قبل أن يحدث ذلك. وعلى أية حال، فإنّ القادة السياسيين، وفي المقام الأول المواطنين، يطالبون "بمزيد من القرب من أوروبا" وبالمزيد من تبني القيم

الأوروبية. ولذلك، فإن وجود القضــاة الدوليين يبشــر بما ســتحمله الأيام القادمة وبما ســيكون محلّ ترحاب. فوجودهم لا يزال مفيدا للغاية.

75 - ومن أجل تقييم تصــور الوضــع في الســلطة القضــائية في البوســنة والهرســك، كلف مكتبي في آذار/مارس بإجراء اســتطلاع للرأي العام أظهر أن ثلثي مواطني البوســنة والهرســك الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاما يعتبرون الوضــع الحالي في القضــاء غير مرض ويعتقدون أنه من الضــروري أن يعاد إلى محكمة البوســنة والهرســك ومكتب المدعي العام القضــاة والمدعون العامون الدوليون الذين عملوا في هاتين الهيئتين حتى عام 2009. ولم تمدد ولاياتهم بعد ذلك. ومن الواضــح أن القضــاء لا يزال غير فعال وأن المشــاركة الدولية القوية لا تزال مســتصــوبة لتســريع التغييرات في هذا الصــدد. ولقد أيدت منذ فترة طويلة فكرة وجود قضاة ومدعين عامين دوليين مرة أخرى في المؤسسات المحلية الرئيسية.

دال - التحديات التي تواجه تطبيق الاتفاق الإطاري العام للسلام

1 - التحديات التي تواجه ترسيخ سيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها واختصاصاتها ومؤسساتها

76 - بالإضـافة إلى التحديات التي أثيرت في اسـتنتاجات الجمعية الوطنية لجمهورية صـربسـكا، استمرت البيانات التي تطعن في سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، وكان دوديك مرة أخرى الأكثر إصـدارا لمثل هذه البيانات، بما في ذلك التهديدات المتجددة بتنظيم استفتاء على الانفصال في جمهورية صربسكا[3]، [4]، وفكرة "التفكيك السلمي" للبوسنة والهرسك في الآونة الأخيرة[5][6]. وكثيرا ما يتوقع زوال البوسنة والهرسك

---

(3) في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2020، قال السيد دوديك، على شبكة آر تي في بينك (RTV Pink): "كيف سنرحل؟ بطبيعة الحال، فإن السياق الدولي مهم هنا. نحن، الشعب في جمهورية صربسكا، نعيش تماما في جمهورية صربسكا كدولتنا، ونحدق في صربيا، وكل ذلك معروف. ومن الناحية الرسمية، كثيرا ما أسمع من أجانب، من الممثل السامي، أنه ليس مكتوبا في أي مكان أنه يمكن أن تجري جمهورية صربسكا استفتاء وتحدد ووضعها".

(4) في 21 كانون الثاني/يناير 2021، قال السـيد دوديك لهيئة إذاعة وتلفزيون جمهورية صـربسـكا العامة: "لماذا إذن لا يكون اقتراحي مشروعا عندما أقول إن الصرب سوف يذهبون إلى استفتاء في يوم من الأيام، وسيقررون إلى أين يريدون أن يذهبوا وماذا يريدون أن يفعلوا. واتخاذ قرار بشأن وضعهم، ما إذا كانوا سيبقون في البوسنة، الخ. ولماذا ليس ذلك مشروعا، إذا قلناه؟".

(5) في 29 آذار/مارس 2021، قال السـيد دوديك لهيئة إذاعة وتلفزيون جمهورية صـربسـكا العامة: "إن الطرفين وحدهما، وهما الطرفان اللذان يمكنهما أن يقررا ما الذي سـيتغير في هذا البلد، هما حصـرا جمهورية صـربسـكا والاتحاد بوصــفهما كيانين. ولا أحد آخر. ولا الممثل السامي. ولهذا السبب كانت البوسنة على حافة الانهيار. وهنا أيضا، يُسعى إلى ذلك، وأقترح انفصالا سلميا".

(6) في 13 نيســان/إبريل 2021، قال السـيد دوديك لهيئة إذاعة وتلفزيون جمهورية صـربسـكا العامة: "إن جمهورية صـربسـكا لا تفكر في الحصــول على اســتقلالها عن طريق نزاع حربي. ولهذا الســبب ننتظر باســتمرار اللحظة التي ســنجعل فيها هذا التفكيك حقيقة بطريقة ســلمية. وعلى أي حال، من الواقعي تماما، حتى ذلك الحين، أن يكون خيار التفكيك الســلمي واحدا منها ويمكن مناقشـــته على قدم المساواة".

في نهاية المطاف[7]، وعلى الرغم من دعمه علنا لمسار البوسنة والهرسك للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فقد استخف أيضا بهذه المبادرة[8].

77 - وأثار زعيم سياسي كرواتي واحد على الأقل، هو رئيس الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك عام 1990، إيليا سفيتانوفيتش، شبح إحياء "الهرسك والبوسنة"[9][10]، وهي الجمهورية التي قامت على أساس أنها الدولة الكرواتية الأولى في زمن الحرب داخل البوسنة والهرسك، والتي أدانت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة معظم قياداتها في عام 2017 لمشاركتها، في جملة أمور، في عمل إجرامي مشترك يرمي إلى "تطهير المسلمين البوسنيين من المناطق التي يزعم أنها مناطق الهرسك والبوسنة". وفي حين أقر بأن السيد سفيتانوفيتش قدّم في وقت لاحق اعتذارا عن ملاحظاته[11]، فإن الضرر قد حدث بالفعل.

2 - تمجيد جرائم الحرب

78 - يُواصل القادة القوميون إنكار جرائم الحرب وتمجيد مجرمي الحرب المدانين، وتنظيم احتفالات قائمة على الانقسام تُديم مفهوم الجماعة الضحية بينما تتجاهل معاناة الآخرين وما فقدوه أو تقلّل من قيمة التعاطف معهم ومواساتهم. ويعطي موقف القادة السياسيين وسلوكهم الضوء الأخضر لعامة السكان مشيرين إليهم بأن مثل هذا السلوك مقبول، في حين أنه في الواقع لا يؤدي إلا إلى إطالة معاناة جميع شعوب البوسنة والهرسك ويزيد من إضعاف آفاق المصالحة الحقيقية في البلد.

79 - وفي 7 آذار/مارس، وضعت لافتة فوق مفترق الطرق الرئيسي في براتوناك، على الطريق المؤدي إلى سريبرينيتسا، تهنئ مجرم الحرب المدان راتكو ملاديتش والسيد دوديك بمناسبة عيدي ميلادهما المقبلين. وفي عام 2017، أدانت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة السيد ملاديتش بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية في سريبرينيتسا.

80 - وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، نظمت جمعية ثقافية كرواتية في موستار عرضا تذكاريا مخصصا لمجرم الحرب المدان سلوبودان برالياك، وفي التاريخ نفسه نظمت وقفة احتجاجية على ضوء الشموع في كيسلياك تكريما للسيد برالياك. وفي نفس التاريخ من تشرين الثاني/نوفمبر 2017، أيدت المحكمة

---

(7) في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020، قال السيد دوديك، على شاشة تلفزيون كورير (TV Kurir): "[البوسنة والهرسك] سوف تنهار بالتأكيد، وسترى أنه سيكون من دون حرب. وسوف تنهار ببساطة، وما يمكن أن ينجح فقط سوف يعمل، والشيء الوحيد الذي يمكن أن يعمل من تلقاء نفسه في البوسنة والهرسك هو جمهورية صربسكا. وليس البوسنة والهرسك ولا الاتحاد".

(8) في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020، قال السيد دوديك، على شاشة تلفزيون كورير (TV Kurir): "كما تعلمون، أعترف بأنني كنت من مؤيدي الاتحاد الأوروبي، واعتقدت أننا يجب أن ننضم إليه، وكنت من أشد المعجبين به. ولكن ذلك كان قبل 15 عاما. واليوم تغير كل شيء، وتغير الاتحاد الأوروبي".

(9) في 22 آذار/مارس 2021، نقلت صحيفة بيلد (Bild) عن السيد سفيتانوفيتش قوله: "نحن نعلم أن 30 حزيران/يونيه هو موعد نهائي نوعا ما، وأنه ينبغي تعديل [قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك] بحلول ذلك الوقت. وإذا لم يحدث ذلك، فلن يتبقى أمام الكروات سوى خيار واحد، وهو الهرسك والبوسنة. هل نحن مستعدون؟".

(10) في 22 *آذار/مارس 2021*، نقلت صحيفة بيلد (Bild) عن السيد سفيتانوفيتش قوله: "إذا كان [رئيس حزب العمل الديمقراطي بكير عزت بيغوفيتش] يريد البوسنة والهرسك دولة تتألف من ثلاثة شعوب مؤسسة متساوية في كل شيء، فمن الضروري قبول المقترحات الكرواتية بإدخال تعديلات على قانون الانتخابات. وإذا كان يريد الهرسك والبوسنة، سيكون له ذلك!".

(11) في 1 نيسان/أبريل 2021، قال السيد سفيتانوفيتش على شاشة تلفزيون الاتحاد: "إذا كنت قد أسأت إلى أي شخص، وهو ما لم يكن هدفي، فلن أجد مشكلة في الاعتذار. ولم يكن هدفي قط إيذاء أي شخص، بل إظهار خطورة الوضع الذي نحن فيه".

الدولية ليوغوسلافيا السابقة إدانة السيد برالياك بارتكاب جرائم حرب، بما في ذلك جرائم ضد الإنسانية، وبعد ذلك مباشرة أعلن براءته وتجرع السم ولقي حتفه.

81 - وفي 27 كانون الثاني/يناير 2021، نظم تجمع عام تأييدا لسكيب ماحمولين، القائد السابق للفيلق الثالث لجيش جمهورية البوسنة والهرسك، الذي أدانته محكمة البوسنة والهرسك وحكمت عليه في الدرجة الأولى في 22 كانون الثاني/يناير بالسجن لمدة 10 سنوات لعدم منع المقاتلين المتطوعين الإسلاميين من تعذيب السجناء الصرب وقتلهم. وفي وقت سابق، أشادت وزيرة خارجية البوسنة والهرسك، بيسيرا توركوفيتش (حزب العمل الديمقراطي)، بالسيد ماحمولين، ووصفته بأنه مدافع عن البوسنة والهرسك، ونددت بحكم المحكمة.

3 - إنكار الإبادة الجماعية

82 - لا يزال إنكار الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا، ولا سيما من جانب سلطات جمهورية صربسكا، حجر عثرة آخر على طريق المصالحة. وفي حين أنني أواجه دعوات متزايدة لاستخدام سلطتي من أجل فرض قانون بشأن إنكار الإبادة الجماعية، فإن مثل هذا القانون سيكون له معنى وقيمة أكبر إذا كان نتيجة لمبادرة محلية. وفي هذا الصدد، يؤسفني أنه عندما أتيحت لمجلس شعوب البوسنة والهرسك الفرصة، في 8 نيسان/أبريل 2021، للنظر في مثل هذا الاقتراح، في شكل تعديلات على القانون الجنائي للبوسنة والهرسك، رفض الاقتراح من خلال الأصوات المعارضة لجميع المندوبين الكروات الحاضرين ومعظم المندوبين الصرب.

ثالثا - مؤسسات البوسنة والهرسك المقامة على مستوى الدولة

ألف - هيئة رئاسة البوسنة والهرسك

83 - كانت هيئة رئاسة البوسنة والهرسك في أدنى مستوى من النشاط طوال الفترة المشمولة بالتقرير، ولكنها حافظت على أداء واجباتها البروتوكولية العادية، بما في ذلك استقبال كبار الشخصيات والسفراء والوفود، وإجراء الزيارات الرسمية إلى الخارج، والاشتراك في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتوقيع الاتفاق الإطاري العام للسلام. وعقدت هيئة الرئاسة جلستين عاديتين فقط وعددا غير مبلغ عنه من الجلسات الاستثنائية عبر الهاتف، ركزت فيها على جائحة كوفيد-19، وأزمة المهاجرين، وعملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي، والتعاون الإقليمي. واتخذت هيئة الرئاسة قرارات أخرى في إطار اختصاصاتها تتعلق باعتماد التقارير والمعلومات، وإبرام الاتفاقات الدولية والتصديق عليها. ويتولى العضو الصربي، السيد ميلوراد دوديك، رئاسة هيئة رئاسة البوسنة والهرسك منذ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث تولى هذا المنصب خلفا للعضو المسلم البوسني، شفيق جعفروفيتش، وفقا لفترة التناوب بين أعضاء هيئة الرئاسة الثلاثة التي تدوم ثمانية أشهر.

84 - وفي كانون الأول/ديسمبر، كشف اجتماع مقرر لهيئة الرئاسة، تحت رئاسة السيد دوديك، مع وزير خارجية الاتحاد الروسي، سيرغي لافروف، وهو اجتماع كان مقررا أصلا عقده في تشرين الأول/أكتوبر لكنه أجل بسبب تدابير التصدي لكوفيد-19، كشف عن الانقسامات القائمة داخل هيئة الرئاسة. فقد قاطع عضوا هيئة الرئاسة، السيدان جعفروفيتش وزيليكو كومشيتش (الجبهة الديمقراطية)، الاجتماع، وقالا إن مقاطعتهما

ترجع إلى التصريحات التي أدلى بها السيد لافروف بشأن تطلعات البوسنة والهرسك للانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي واستمرار وجود مكتب الممثل السامي عقب اجتماعه السري في اليوم السابق مع السيد دوديك. وجرى عقد اجتماع بين السيد لافروف ووزيرة خارجية البوسنة والهرسك، السيدة توركوفيتش، على النحو المقرر.

85 - وفي أوائل آذار/مارس، استقبلت هيئة الرئاسة الرئيس الصربي ألكسندر فوتشيتش في مطار سراييفو لتتلقى رسميا هبة من 5 000 لقاح ضد كوفيد-19 مقدمة من صربيا إلى الاتحاد. وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، نظرت هيئة الرئاسة في مشروع ميزانية مؤسسات البوسنة والهرسك لعام 2021 بصفتها جهة مؤيدة رسمية، وقررت إعادته إلى مجلس وزراء البوسنة والهرسك لإعادة النظر فيه.

86 - وفي نيسان/أبريل، أرسل عضو هيئة الرئاسة، السيد كومشيتش، ورقة غير رسمية إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي في بروكسل، يشتكي فيها من تزايد مستوى تدخل كرواتيا وصربيا في الشؤون الداخلية للبوسنة والهرسك. وحذر السيد كومشيتش من تهديد متزايد من جانب الاتحاد الروسي لمسار انضمام البوسنة والهرسك إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، لكنه حذر أيضا من غياب القيادة والتنسيق من جانب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في عمليات الإصلاح الانتخابي في البوسنة والهرسك وما وصف أنه "خضوع مثير للقلق" لمطالب الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك.

باء - مجلس وزراء البوسنة والهرسك

87 - اجتمع مجلس وزراء البوسنة والهرسك بانتظام طوال الفترة المشمولة بالتقرير، وعقد 16 جلسة عادية و 17 جلسة طارئة. ولم يعتمد مجلس الوزراء سوى قانون واحد جديد (قانون حماية الحق في محاكمة في إطار زمني معقول أمام محكمة البوسنة والهرسك)، وثلاثة تعديلات على التشريعات القائمة، بما في ذلك قانون المشتريات العامة كواحدة من الأولويات الـ 14 من فتوى المفوضية الأوروبية، وقانون التقاضي أمام محكمة البوسنة والهرسك، وقانون الضريبة غير المباشرة.

88 - وخطط مجلس الوزراء، في برنامج عمله لعام 2020، لاعتماد 49 قانونا، ومع ذلك أصدر مكتبه التشريعي في نفس الإطار الزمني آراء في 13 مشروع قانون فقط. والواقع أنه طوال الولاية الحالية الكاملة لمجلس وزراء البوسنة والهرسك والجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك، باستثناء قوانين الميزانية، لم يعتمد بالكامل سوى قانون واحد جديد، وهو جزء من اتجاه تنازلي عام في الناتج التشريعي على مدى الولايات العديدة الماضية، ولكنه يمثل دركة جديدة من دركات الانخفاض. وهذا يشير إلى ركود من جانب وزارات مجلس الوزراء فيما يتعلق بتقديم المقترحات التشريعية وضعف في القيادة فيما يتعلق بالإصرار على أن تفي الوزارات بالتزاماتها. وكان فشل مجلس الوزراء في اقتراح التشريعات سببا لانتقادات مستمرة من قبل الممثلين في الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك. وفي معرض دفاعه عن نفسه ضد مثل هذه الانتقادات، صرح رئيس مجلس الوزراء، زوران تيغيلتيا، (الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل)، بأنه لا جدوى من اقتراح تشريعات مآلها الفشل في ظل غياب توافق آراء سياسي.

89 - وفي شباط/فبراير، اعتمد مجلس الوزراء مشروع قانون ميزانية مؤسسات البوسنة والهرسك والالتزامات الدولية لعام 2021، وأحاله إلى الرئاسة على مستوى الدولة، وهي الجهة المؤيدة الرسمية للقانون أمام الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك. واعتمد مجلس الوزراء المشروع دون توافق في الآراء، حيث صوت جميع وزراء جمهورية صربسكا ضده، نظرا لاستبعاد الأموال اللازمة للتخفيف من عواقب جائحة كوفيد-19.

وكما كان متوقعا، أعادت هيئة الرئاسة المشروع إلى مجلس الوزراء، الذي اعتمد مشروع قانون جديد في 25 آذار/مارس، وهذه المرة بالأموال اللازمة للتصدي للجائحة، وأعاده إلى هيئة الرئاسة.

90 - وفي غياب ميزانية معتمدة، اعتمد مجلس الوزراء قرارين بشأن التمويل المؤقت لمؤسسات الدولة وبشأن التزاماتها الدولية على مستوى ميزانية الدولة لعام 2020. وقد اعتمد آخر قرار بشأن التمويل المؤقت في 17 آذار/مارس، ويغطي الفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه.

91 - وفي آذار/مارس، اتخذ رئيس مجلس الوزراء، السيد تيغيلتيا، قرارا بشأن عزل وزير حقوق الإنسان وشؤون اللاجئين، ميلوش لوتشيتش (التحالف الشعبي الديمقراطي)، وقدمه إلى الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك للموافقة عليه. وكانت عملية العزل نتيجة مباشرة لخروج التحالف الشعبي الديمقراطي من الائتلاف الحاكم لجمهورية صربسكا، حيث كان من المقرر الاستعاضة عن المقعد الذي كان مخصصا سابقا في مجلس الوزراء كجزء مما يسمى بحصة صرب جمهورية صربسكا بعضو في الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل.

92 - وفي 24 شباط/فبراير، وافق مجلس الوزراء على إنشاء لجنة التعاون مع حلف شمال الأطلسي، مع تغيير اسم اللجنة من لجنة الاندماج في حلف شمال الأطلسي، تمشيا مع معارضة الأحزاب الصربية لانضمام البوسنة والهرسك إلى حلف شمال الأطلسي، ووضع قواعد تصويت تشبه قواعد مجلس الوزراء نفسه. ولا يزال الاندماج في حلف شمال الأطلسي قضية تفتقر إلى توافق سياسي بشأنها، على الرغم من كونها عنصرا من عناصر قانون الدفاع في البوسنة والهرسك، الذي لم يتغير.

جيم - الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك

93 - اجتمعت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك في المتوسط أقل من مرة واحدة في الشهر ولم تحقق ناتجا ذا بال. وعقد مجلس نواب البوسنة والهرسك خمس جلسات عادية، وعقد مجلس شعوب البوسنة والهرسك أربع جلسات عادية وجلسة واحدة طارئة. ولم يعتمد سوى قانونين، هما عبارة عن تعديلات لقانونين قائمين، ورفضت ستة قوانين.

94 - وفي جميع الحالات، لم تتخذ مبادرات تشريعية، نظرا لعدم ممارسة مجلس الوزراء صلاحياته فيما يتعلق باقتراح التشريعات، على النحو المبين في الفرع السابق. ولا تبرر النزاعات المستمرة بين الأطراف السياسية الرئيسية المعنية، بما في ذلك بين الأحزاب التي تشكل الائتلاف الحاكم على مستوى الدولة، عدم اعتماد الجمعية البرلمانية للتشريعات، وهي مسؤوليتها الرئيسية بموجب دستور البوسنة والهرسك.

95 - وتألفت جداول الأعمال في المجلسين في معظمها من مبادرات وطلبات واستنتاجات مختلفة قدمها مندوبون من أحزاب المعارضة في المقام الأول، إلى جانب بعض أعضاء الائتلاف الحاكم، كان الهدف منها الضغط على مجلس الوزراء الذي كثيرا ما كان هدفا للنقد نظرا لعدم اقتراحه للتشريعات، وإخفاقه في التصدي للجائحة ولأزمة المهاجرين، وفي الاضطلاع بما يلزم من أجل الوفاء بالشروط المطلوبة لحصول البوسنة والهرسك على مركز البلد المرشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وأدى ذلك إلى إطلاق دعوات رسمية لعزل مجلس الوزراء برمته وكذلك فرادى الوزراء ونوابهم، وهي دعوات باءت جميعها بالفشل.

96 - وفي شباط/فبراير، وسعيا للتعجيل بشراء لقاحات كوفيد-19، اعتمد مجلس نواب البوسنة والهرسك بالإجماع تعديلات على قانون المشتريات العامة وقانون الأدوية والأجهزة الطبية. بيد أن مجلس الشعوب

رفض التعديلات في وقت لاحق، حيث ادعى مندوبو الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل أن التعديلات غير ضرورية، وأصروا على أن سلطات جمهورية صربسكا نجحت في شراء اللقاحات ضمن الإطار القانوني الساري وأنه ينبغي لسلطات الاتحاد أن تحذو حذوها.

رابعا - اتحاد البوسنة والهرسك

97 - نظرا لعدم تعيين حكومة جديدة بعدُ للاتحاد في أعقاب الانتخابات العامة التي أُجريت في عام 2018، فإن الحكومة المشكَّلة من الولاية السابقة (2014-2018) لا تزال تدير شؤون البلد، وإن جرى تخفيض عدد أعضائها من 16 إلى 14 وزيرا (من حزب العمل الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك والاتحاد من أجل مستقبل أفضل للبوسنة والهرسك)، عقب وفاة وزير ورحيل وزير آخر في عام 2020 وعدم التوصل إلى أي اتفاق سياسي بشأن تعيين خلفين لهما. وبالإضافة إلى ذلك، فارق وزير الداخلية للاتحاد، أليوسا كامبارا، حزب العمل الديمقراطي، في أيلول/سبتمبر 2020، وهو الآن سياسي مستقل، وخلف وراءه حزبا في حالة وهن حيث لم يتبق له سوى ثلاثة وزراء مقابل أربعة وزراء ينتمون إلى الحزب المنافس له، الاتحاد من أجل مستقبل أفضل، الذي يتكون على الأغلب من البوسنيين وستة وزراء من حزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك.

98 - وفيما يتعلق بعدم تطبيق نتائج الانتخابات العامة لعام 2018 على المستوى التنفيذي في الاتحاد، طلب السيد كامبارا، في شباط/فبراير - بصفته نائب رئيس مجلس شعوب الاتحاد، بعد انتخابه في عام 2018 عضوا في جمعية كانتون سراييفو ثم في مجلس الشعوب - طلب من التجمعات الحزبية الثلاثة للشعوب المؤسسة في مجلس الشعوب تقديم مرشحيها لمنصب رئيس الاتحاد ونائبيه. وأكد السيد كامبارا في طلبه أن اللجنة المركزية للانتخابات لا يمكنها أن تؤكد قانونا أنه يجري تطبيق نتائج الانتخابات العامة لعام 2018 حتى يُعيَّن رئيس الاتحاد ونائباه.

99 - ومن التعقيدات الأخرى أن لوائح اتهام جنائية وُجهت منذ أواخر العام الماضي إلى فاضل نوفاليتش، رئيس وزراء الاتحاد (حزب العمل الديمقراطي)، وجيلكا ميليتشيتش (الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك)، نائبة رئيس وزراء الاتحاد ووزيرة المالية. وفي كانون الأول/ديسمبر، أكدت محكمة البوسنة والهرسك لائحة الاتهام السابقة الصادرة عن مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك ضد السيد نوفاليتش والسيدة ميليتشيتش وآخرين لدورهم في صفقة شراء 100 جهاز تنفس اصطناعي بمبلغ 10 ملايين مارك بوسني قابل للتحويل مثيرة للجدل أُبرمت في أيار/مايو 2020، وصفقة شراء معدات طبية وقائية بمبلغ 3 ملايين مارك بوسني قابل للتحويل من الصين خلال الموجة الأولى من تفشي جائحة كوفيد-19. واتُّهم السيد نوفاليتش بإساءة استخدام السلطة واستغلال النفوذ وغسل الأموال وتزوير وثائق، بينما اتُّهمت السيدة ميليتشيفيتش بالإهمال. وقد دفعا هما والمتهمون الآخرون ببراءتهم. ورفضت المحكمة مرتين طلبات مكتب المدعي العام بمنع السيد نوفاليتش والسيدة ميليتشيتش من أداء مهام رسمية بينما تستمر محاكمتهما التي بدأت في 24 شباط/فبراير.

100 - واتخذت القضية مؤخرا منعطفا جديدا. فعندما وصلت أجهزة التنفس الاصطناعي المعنية في أيار/مايو 2020، قدّر خبراء طبيون في مقر الاتحاد للأزمات أنها غير صالحة لعلاج حالات كوفيد-19. وبعد عدة أشهر، قدر معهد القياس في البوسنة والهرسك في تقييمه أن أجهزة التنفس الاصطناعي ذات جودة عالية ومناسبة لعلاج حالات الإصابة بكوفيد-19. غير أن العاملين الطبيين في المستشفى الرئيسي في

سراييفو جددوا في أوائل نيسان/أبريل 2021 ادعاءهم بأن أجهزة التنفس الاصطناعي غير مناسبة وأن استخدامها أدى إلى وفاة مصابين بكوفيد-19، مما دفع مكتب المدعي العام في كانتون سراييفو إلى فتح تحقيق جديد.

101 - ومع ذلك، واصلت حكومة الاتحاد الاجتماع بانتظام، حيث عقدت 24 جلسة عادية و 26 جلسة طارئة. لكن مجلسي برلمان الاتحاد لم يجتمعا إلا نادرا، فمجلس نواب البوسنة والهرسك عقد خمس جلسات عادية وجلسة استثنائية واحدة، في حين عقد مجلس الشعوب جلستين عاديتين فقط. وظل الناتج التشريعي ضعيفا، إذ لم يعتمد سوى قانونين جديدين وأربعة تعديلات على القوانين القائمة.

102 - وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال الفريق الرئاسي لكل من المجلسين غير مكتمل. فمجلس الشعوب لم يعين نائب رئيس المجلس من الشعوب الصربية منذ جلسته الافتتاحية، في حين ظل مجلس نواب البوسنة والهرسك أيضا بدون نائب رئيس من الشعوب الصربية منذ إعادة تشكيل الأغلبية البرلمانية في تموز/يوليه 2019.

ألف - عدم التوصل إلى تعيين أعضاء هيئة الأوراق المالية

103 - في 4 آذار/مارس، رفض مجلس شعوب الاتحاد إصدار الموافقة على *قرار تعيين أعضاء* هيئة الأوراق المالية الاتحادية. ووفقا لأحكام قانون الاتحاد المتعلق بهيئة الأوراق المالية، اتخذ قرار التعيين في الأصل في 24 حزيران/يونيه 2018 رئيس الاتحاد تشافارا (الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك) بموافقة نائبي الرئيس ميليكا محمود بيغوفيتش (حزب العمل الديمقراطي) وميلان دونوفيتش (الجبهة الديمقراطية) وقُدِّم إلى برلمان الاتحاد للموافقة عليه. وعلى الرغم من أن مجلس نواب الاتحاد اعتمده في 18 كانون الأول/ديسمبر 2019، عندما نظر أخيرا في القرار بعد 15 شهرا تقريبا، فإن مجلس شعوب الاتحاد لم يؤيده في نهاية المطاف نظرا لاعتراض التجمع الصربي على عدم وجود مرشح من صفوف الشعب الصربي، ولأن التجمع يرى أن المرشحين لا يملكون المؤهلات والخبرات المهنية المطلوبة.

104 - وبوصول قرار التعيين لعام 2018 إلى نهاية الإجراء التشريعي، فإن المسؤولية تقع على عاتق رئيس الاتحاد الآن، بموافقة نائبي الرئيس، عن إعادة بدء عمليتي اختيار وتعيين أعضاء هيئة الأوراق المالية، وعرض القرار الجديد على برلمان الاتحاد للموافقة عليه. وتحقيقا لهذه الغاية، اجتمعتُ أنا والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي وسفيرا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في 6 نيسان/أبريل مع رئيس الاتحاد ونائبيه لحثهم على التعجيل باتخاذ إجراءات مؤقتة بما يتفق تماما مع القانون المتعلق بهيئة الأوراق المالية. وأفاد محاورونا بأن إعلانات الشواغر قد نشرت في الأسبوع السابق وأن مهامهم في هذه العملية ستنجز في غضون شهرين، وبعد ذلك سيقع على عاتق برلمان الاتحاد مرة أخرى إكمال إجراءات التعيين.

105 - وفي غضون ذلك، لا يتوفر لهيئة الأوراق المالية النصاب القانوني لاتخاذ القرارات ولا يمكنها الوفاء بمسؤولياتها الرئيسية، ومن ثمة القيام بجملة أمور من بينها منع شركات المساهمة من زيادة أو خفض رأس مالها، وتسجيل التغييرات الإدارية وإصدار الأسهم. ونتيجة لذلك، يواجه سوق رأس المال في الاتحاد، وبالتالي الاقتصاد ككل، مشاكل خطيرة.

باء - إعادة تشكيل حكومتي كانتون سراييفو وكانتون توزلا

106 - في أواخر عام 2020، سيطر على الأغلبية مرة أخرى الائتلاف ذو التوجه المدني المعروف باسم "الأربعة" (حزبنا، وحزب الشعب والعدالة، والحزب الديمقراطي الاجتماعي، وقائمة البوسنة والهرسك المستقلة)، الذي شكل معظم ممثليه الأغلبية في جمعية كانتون سراييفو في أعقاب الانتخابات العامة عام 2018 وقادوا حكومة كانتون سراييفو حتى أطاحت بهم أغلبية يقودها حزب العمل الديمقراطي في وقت سابق من العام. وأطاح هذا الائتلاف مجددا بحكومة كانتون سراييفو التي يهيمن عليها حزب العمل الديمقراطي، وعين الحكومة الجديدة في كانون الثاني/يناير. واحتفظ ائتلاف "الأربعة" بالأغلبية في مجلس مدينة سراييفو عقب الانتخابات المحلية لعام 2020، لكنه لم يصمد الفترة الكافية حتى يُنتخب مرشحهم المفضل لمنصب عمدة مدينة سراييفو في نيسان/أبريل، بعد أن تخلت قائمة البوسنة والهرسك المستقلة عن الائتلاف ليصبح ائتلاف "الأربعة" ائتلاف "الثلاثة".

107 - وبالمثل، أطاح ائتلاف يقوده الحزب الديمقراطي الاجتماعي في جمعية كانتون توزلا بحكومة هذا الكانتون التي قادها حزب العمل الديمقراطي، في كانون الثاني/يناير.

جيم - تعيين رئيس هيئة الادعاء الاتحادية

108 - في تشرين الأول/أكتوبر، قرر المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام أن يؤجل لمدة 60 يوما تعيين رئيس جديد لهيئة الادعاء الاتحادية. وقال رئيس المجلس إن الإعلان عن شغور هذا المنصب تم في عام 2018، وإن إيجاد حل لبعض المعضلات المتعلقة بالتمثيل العرقي المقرر دستوريا في المكاتب الرئيسية للاتحاد يجب أن يتم قبل الاختيار النهائي. فوفقا لدستور الاتحاد، لا يجوز لأكثر من ممثلين اثنين من أي شعب مؤسِّس واحد أو مجموعة "الآخرون" تولي المناصب الستة الرئيسية في هيكل سلطة الاتحاد، وهي مناصب رئيس الوزراء، ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس الشعوب، ورئيس المحكمة الدستورية، ورئيس المحكمة العليا، ورئيس هيئة الادعاء.

109 - ويجري تنفيذ حكم دستور الاتحاد الذي ينظم إسناد الوظائف الرئيسية الست في هيكل سلطة الاتحاد، عقب انتخاب الهيئة التشريعية للاتحاد وتعيين رئيس الوزراء. ولكن بما أن حكومة الاتحاد تعمل في إطار ولاية تقنية، فقد قرر المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام التشاور مع المحكمة الدستورية الاتحادية ومكتبي قبل الدخول في المرحلة النهائية لاختيار رئيس هيئة الادعاء الاتحادية. وبالاعتماد على موقفي بأنه لا يمكن احتساب سوى المناصب المخصصة بعد الانتخابات العامة لعام 2018 في هذه الحصة، وأنه يجب تفسير وتطبيق الأحكام ذات الصلة من دستور الاتحاد بطريقة تضمن الأداء الوظيفي للمؤسسات المختصة وتجعل مباشرة مسؤولياتها الدستورية والقانونية ممكنة، بما في ذلك بالتقيد بالأحكام التي تضمن استقلالية السلطة القضائية وعدم تبعيتها، عين المجلس في كانون الأول/ديسمبر منيب خليلوفيتش الذي كان على رأس قائمة المؤهلين لتولي منصب رئيس هيئة الادعاء الاتحادية.

دال - عدم اعتماد القانون المتعلق بالحراجة

110 - لم يحرز أي تقدم في معالجة مسألة اعتماد قانون الاتحاد المتعلق بالحراجة الذي لا يزال الاتحاد يفتقر إليه منذ عام 2009. واعتماد هذا القانون ليس أمراً بالغ الأهمية لتنمية قطاع الحراجة فحسب، بل يمثل أيضا التزاما قانونيا بحكم صادر عن المحكمة الدستورية الاتحادية منذ عام 2009. وحاولت حكومة الاتحاد

معالجة هذه المسألة من خلال إصدار مرسوم، ولكن المحكمة الدستورية الاتحادية قررت في آذار/مارس 2010 أن الحكومة لا أساس يجيز لها دستوريا وقانونيا تنظيم ميدان الحراجة بمرسوم. وأمرت المحكمة الهيئات التشريعية بتنظيمه في غضون ستة أشهر، وهو ما لم يتم بعدُ.

هاء - حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن التمييز ضد الصرب في الاتحاد

111 - في 8 كانون الأول/ديسمبر، أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكما بشأن مسألة التمييز ضد الصرب المقيمين في الاتحاد من خلال تجريدهم من أهلية الترشح لرئاسة البوسنة والهرسك. وأصدرت المحكمة حكمها في قضية الراحل سفيتوزار بوداريتش، وهو صربي مقيم في الاتحاد ومسؤول كبير في الحزب الديمقراطي الاجتماعي لم يسمح له في عام 2018 بالترشح لانتخابات رئاسة البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من وفاة السيد بوداريتش في آذار/مارس 2020 بينما لا تزال القضية معروضة أمام المحكمة، فقد أبلغت أرملته المحكمة، بصفتها وريثته، برغبتها في مواصلة متابعة القضية.

112 - وأشارت المحكمة في حكمها إلى الاجتهادات القضائية السابقة بشأن الموضوع، فذكرت قضية *سيديتش وفينتشي ضد البوسنة والهرسك* وخاصة قضية *بيلاف ضد البوسنة والهرسك*، التي تتعلق بعدم أهلية مقدم الطلب، وهو بوسني مقيم في جمهورية صربسكا، للترشح لرئاسة البوسنة والهرسك، حيث أثبتت المحكمة حالة التمييز ضد مقدم الطلب. وبناء على ذلك، قررت المحكمة أنه، في حالة السيد بوداريتش، تم انتهاك المادة 1 من البروتوكول 12 من اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

113 - وأشارت المحكمة أيضا في حكمها إلى أن دستور البوسنة والهرسك نفسه لا ينص صراحة على أن ممارسة الحقوق الانتخابية السلبية تخضع لشرط الوفاء بمتطلبات الإقامة، وأن هذا الشرط أدخله قانون الانتخابات في عام 2001، مؤكدة من جديد أنه ينبغي ألا يُفسر أي حكم قانوني من أحكام القانون المحلي ويُطبق بطريقة تتعارض مع التزامات الدول بموجب اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا سيما إذا كان يتعارض مع حظر التمييز وعلى نطاق أوسع مع المبادئ التي تقوم عليها هذه الاتفاقية.

واو - تمتع الصرب بالمساواة الدستورية في كانتونات الاتحاد

114 - جاء في قرار الممثل السامي الصادر عام 2002 بسن تعديلات على دستور الاتحاد، لتنفيذ قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك السابق بشأن تساوي الشعوب المؤسِّسة للاتحاد، أن جميع الشعوب الثلاثة المؤسِّسة متساوية في الاتحاد، وأن اللغات الرسمية للاتحاد هي البوسنية والصربية والكرواتية، وأن الخطين الرسميين هما الخط اللاتيني والخط السيريلي. وتظل الكانتونات ملزمة بمواءمة دساتيرها مع دستور الاتحاد. وفي عام 2018، قررت المحكمة الدستورية الاتحادية أن عدة أحكام في دساتير كانتونات بوسافينا والهرسك - نِريتفا وغرب الهرسك لا تطابق دستور الاتحاد في هذا الصدد، وأمرت جمعيات هذه الكانتونات بتعديل دساتيرها وفقاً لذلك. واعترف كانتون غرب الهرسك بالصرب باعتبارهم من الشعوب المؤسِّسة، ولكنه لم يعترف باللغة الصربية أو بالخط السيريلي، بينما لم يتخذ كانتونا بوسافينا والهرسك - نيريتفا أي خطوات في هذا الصدد.

115 - ولا يزال عدم تنفيذ قرار المحكمة الدستورية الاتحادية مستمرا، وإنني أحث تلك الكانتونات على توائم مواءمة تامة دساتيرها مع دستور الاتحاد وعلى أن تنص فيها على المساواة الدستورية بين جميع الشعوب الثلاثة المؤسِّسة.

زاي – انتهاء ولايات رؤساء البلديات وعُمَد المدن التي تمتد أربع سنوات

116 – في 29 تشرين الأول/أكتوبر، تلقيت رسالة من رابطة الاتحاد للبلديات والمدن تتعلق بالمشاكل المتصلة بانتهاء ولايات رؤساء البلديات وعُمد المدن في الاتحاد التي تمتد أربع سنوات بسبب تأجيل الانتخابات المحلية لعام 2020. وبما أن الإطار القانوني المنطبق لا ينظم صراحة حقوق وواجبات رؤساء البلديات والعُمد المنتخبين انتخابا مباشرا في الاتحاد في الفترة التي تلي انتهاء ولاياتهم التي تمتد أربع سنوات، فقد أصدرت رأيا قانونيا ذكرت فيه مجددا وجهة نظر مكتبي الثابتة بأنه في حالات مثل هذه وفي غياب أحكام صريحة على خلاف ذلك، ينبغي أن يكون المبدأ هو ضرورة مواصلة السلطات، وعلى الأقل أولئك الذين يمارسون وظائف تنفيذية، أداء مهامهم بعد انتهاء فترة ولايتهم حتى يحل محلهم منتخبون جدد في مناصبهم. وقد لقي تفسيري القانوني قبولا حسنا، لأنه أوضح حالة كان يمكن لولا ذلك أن تترتب عليها عواقب وخيمة.

حاء – انتهاء ولاية عمدة مدينة سراييفو

117 – في 9 آذار/مارس، تلقيت رسالة تطلب رأيي القانوني بشأن حقوق وواجبات عمدة مدينة سراييفو في الفترة الواقعة بين تاريخ انتهاء الولاية والتاريخ الذي يتولى فيه عمدة مدينة سراييفو المنتخب حديثا مهامه. وبالنظر إلى إلحاح المسألة، أجبت بتفسيري القانوني في 10 آذار/مارس، وكررت رأيي المقدم في وقت سابق إلى رابطة الاتحاد للبلديات والمدن بأنه، في حالات مثل هذه الحالة وفي غياب أحكام صريحة تنص على خلاف ذلك، ينبغي تطبيق مبدأ استمرارية المناصب العامة، وتبعا لذلك يجب تأمين أداء السلطة التنفيذية وممارسة وظائفها في مدينة سراييفو كوحدات للحكم الذاتي المحلي في جمع الأوقات.

طاء – الأزمة في كانتون توزلا

118 – في أواخر عام 2020، ظهرت أزمة في كانتون توزلا، حيث أدى الصراع على السلطة بين كتلتي الائتلاف – الأغلبية السابقة بقيادة حزب العمل الديمقراطي والأغلبية الجديدة بقيادة الحزب الديمقراطي الاجتماعي – إلى سلسلة من الإجراءات والقرارات اتخذها الجانبان كلاهما في تجاهل للإطار الدستوري والقانوني. وشمل ذلك محاولة الأغلبية الجديدة الدعوة إلى عقد "جلسة موازية للجمعية" وتنظيمها لعزل قيادة جمعية وحكومة كانتون توزلا، وإعلان الحكومة حالة الطوارئ لتولي سلطات صنع القرار في الجمعية، واعتماد ميزانية عام 2021 ضمن جملة أمور. ولمنع تصعيد في الأزمة ودرء آثارها البعيدة المدى، وبعد طلبات عديدة من الكتلتين، وجهت، في 8 كانون الثاني/يناير، رسالة إلى قيادة وأعضاء حكومة كانتون توزلا وجمعيته تضمنت تفسيري القانوني للإجراءات والقرارات التي اتخذها الجانبان، وأوضحت السبل الكفيلة بكسر حالة الجمود. ونتيجة لذلك، عقدت جمعية كانتون توزلا في 15 كانون الثاني/يناير جلسة جرى فيها الانتقال السلمي للسلطة بين الكتلتين واعتمدت فيها قرارات رئيسية لاستعادة الأداء الوظيفي ضمن الإطار الدستوري والقانوني.

خامسا – جمهورية صربسكا

119 – لئن واصل الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل قيادة ائتلاف جمهورية صربسكا الحاكم، فإن خلافا بينه وبين القيادة الجديدة لحزب التحالف الشعبي الديمقراطي، الذي شكّل منذ فترة طويلة جزءا من

الائتلاف، قد أدى إلى انسحاب ذلك الحزب من الائتلاف في تشرين الثاني/نوفمبر. وأدى انسحاب التحالف الشعبي الديمقراطي أيضا إلى خفض مقاعد الأغلبية الحاكمة في الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا إلى أقل من الثلثين – وهو شرط مطلوب، ضمن جملة أمور، لدعم حق النقض الذي أثاره العضو الصربي في هيئة رئاسة البوسنة والهرسك. وعلاوة على ذلك، حل محل وزير واحد في حكومة جمهورية صربسكا ينتمي إلى التحالف الشعبي الديمقراطي مرشح من الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل الذي يقود الائتلاف.

120 – ومع ذلك، اجتمعت حكومة جمهورية صربسكا بانتظام طوال الفترة، وعقدت 26 جلسة، في حين عقدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا ثلاث جلسات عادية وجلستين استثنائيتين.

121 – وفي شباط/فبراير وآذار/مارس، بدأ الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل، بإيعاز من زعيمه السيد دوديك، مناقشات في الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بشأن مكتب الممثل السامي. وأسفرت الجلستان عن اعتماد الجمعية الوطنية استنتاجات تشكك في اختصاصات الممثل السامي ووجاهة قراراته، وفي الجوانب الرئيسية للاتفاق الإطاري العام للسلام، بما في ذلك وجود قوات عسكرية دولية بموجب المرفق 1 ألف.

122 – وتتسق استنتاجات الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا مع التصريحات العلنية المتكررة التي أدلى بها السيد دوديك، وكذا رئيسة جمهورية صربسكا، كفيانوفيتش، ورئيس وزراء جمهورية صربسكا، فيشكوفيتش (كلاهما من الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل) وكبار سياسيين آخرين من الأغلبية الحاكمة على مدى السنوات العديدة الماضية. وسعى أيضا الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل علنا إلى اعتماد دستور جديد لجمهورية صربسكا عن طريق إجراء استفتاء، وهذا الدستور من شأنه أن يلغي مجلس شعوب جمهورية صربسكا، وهو مؤسسة موجودة بموجب دستور جمهورية صربسكا الحالي لحماية المصالح الحيوية للشعوب المؤسسة في الكيان.

123 – وعلى الرغم من أن الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل كان هو الحزب المنتصر عموما في الانتخابات المحلية التي جرت في 15 تشرين الثاني/نوفمبر، فقد خسر سباقي رئاسة البلدية لصالح مرشحي المعارضة في أكبر بلديتين من بلديات جمهورية صربسكا، بانيا لوكا – وهي إلى حد كبير عاصمة الكيان بحكم الواقع، حيث كان مرشحه يشغل المنصب لفترة طويلة – وبييليينا.

ألف – قضية ديفيد دراغيتشيفيتش

124 – أطلق عمدة بانيا لوكا الجديد دراسكو ستانيفوكوفيتش (منبر التقدم الديمقراطي) وإدارته حملة لمكافحة الفساد ركزوا فيها على الحريات المدنية، ولا سيما حرية الاجتماع، مما سمح لنشطاء حركة "العدالة من أجل ديفيد" بالاحتجاج بحرية في وسط المدينة. وقد احتج الناشطون مدة ثلاث سنوات بخصوص الوفاة الغامضة التي لم تُكتشف أسبابها للطالب ديفيد دراغيتشيفيتش من بانيا لوكا في آذار/مارس 2018، لكنهم أُزيحوا بصورة متزايدة عن أنظار الرأي العام وتعرضوا للمضايقة من قبل سلطات جمهورية صربسكا. وعلى الرغم من أن وزارة داخلية جمهورية صربسكا لا تزال ترفض منح تصاريح للمتظاهرين، فإن الشرطة لا تتدخل في الوقت الراهن في الاحتجاجات في وسط المدينة، ويرجع ذلك جزئيا على الأقل إلى موقف الإدارة الجديدة للمدينة.

125 - ولأسباب ربما تعود إلى زيادة بروز الاحتجاجات، طلب مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، في شباط/فبراير، أن ينقل إليه ملف قضية دراغيتشيفيتش من مكتب المدعي العام لبانيا لوكا، الذي لم يصدر أي لوائح اتهام في القضية. وتم نقل القضية في آذار/مارس. وقد تأخر كثيرا طي الصفحة بالنسبة إلى والدي ديفيد.

باء - لائحة اتهام جنائية ضد وزير داخلية جمهورية صربسكا

126 - في 26 آذار/مارس، قدم المدعي العام لمقاطعة بانيا لوكا لائحة اتهام جنائية ضد دراغان لوكاتش (الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل)، وزير داخلية جمهورية صربسكا، بتهمة تعريض الأمن للخطر فيما يتعلق بجريمة الضرر البدني الذي ألحق بدراسكو ستانيفوكوفيتش أثناء جلسة للجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا عقدت غي كانون الأول/ديسمبر 2019 عندما كان السيد ستانيفوكوفيتش نائبا في الجمعية الوطنية. وخلال الجلسة، زُعم أن السيد لوكاتش سدد لكمة في الوجه للسيد ستانيفوكوفيتش. ومن أجل المضي قدما في المحاكمة، يتعين على محكمة بانيا لوكا الابتدائية أن تؤكد لائحة الاتهام.

جيم - سريبرينتسا

127 - سبقت الانتخابات المحلية التي جرت في سريبرينيتسا في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 حملة مكثفة لتسجيل الناخبين. وكما هو الحال في الدورات السابقة، تجمعت الجهات الفاعلة السياسية المحلية على أسس عرقية، حيث أيد كل جانب مرشحا مشتركا لمنصب رئيس البلدية. وفي حين سهلت الكتلتان السياسيتان الصربية والمسلمة البوسنية تسجيل أنصارهما في سريبرينيتسا، مما مكنهما من التصويت، فإن كل كتلة اتهمت الأخرى بمحاولة تزوير الانتخابات. ونتيجة لذلك، تضخم سجل الناخبين في سريبرينيتسا بالناخبين الصرب المقيمين في صربيا وبالناخبين البوسنيين المقيمين في الاتحاد.

128 - وبسبب العديد من التقارير والادعاءات المتعلقة بشبهة حدوث تزوير قبل يوم الانتخابات في سريبرينيتسا وأثناءه، أرجأت اللجنة المركزية للانتخابات إقرار نتائج الانتخابات وألغت في نهاية المطاف نتائج 26 من أصل 28 مركز اقتراع، وأعلنت عن إعادة إجراء الانتخابات في 21 شباط/فبراير 2021. وقدم الائتلاف المسلم البوسني/المؤيد للبوسنة "عنواني: سريبرينيتسا" العديد من الطعون أثناء العملية، مدعيا حدوث تزوير من قبل الجانب الصربي وانتهاكات إجرائية من جانب اللجنة. وفي مواجهة رفض طعونهم، اختار ائتلاف "عنواني: سريبرينيتسا" مقاطعة الانتخابات المعادة.

129 - ولئن نجحت المقاطعة من حيث انخفاض إقبال الناخبين البوسنيين على الانتخابات المعادة، فعلى النحو المتوقع أدت أيضا إلى نتائج هزيلة وانخفاض مستوى مشاركة المسلمين البوسنيين داخل مؤسسات بلدية سريبرينيتسا. وحتى مع مقاطعة الانتخابات المعادة، واستنادا إلى النتائج المؤكدة لانتخابات 15 تشرين الثاني/نوفمبر، فاز البوسنيون بـ 6 ولايات من أصل 21 ولاية في المجلس البلدي لسريبرينيتسا. وعلى الرغم من دعوات بعض ممثلي الائتلاف إلى رفض تلك الولايات، قبلها ائتلاف "عنواني: سريبرينيتسا" في نهاية المطاف من أجل المشاركة في صنع القرار في البلدية.

130 - وانسحب ممثلو البوسنيين من الجلسة الافتتاحية للمجلس البلدي لسريبرينيتسا في أواخر آذار/مارس، بسبب عدم الاتفاق على تعيين أمين المجلس البلدي. غير أن الكتلتين المسلمة البوسنية والصربية وقعتا في منتصف نيسان/أبريل على اتفاق ائتلاف يحدد توزيع المناصب، وأكملتا أخيرا الجلسة

الافتتاحية. وعلى الفور تقريبا، واجه الطرفان اللذان اســتفادا أكثر من غيرهم من الاتفاق، وهما الحزب الديمقراطي الاجتماعي المســتقل وحزب العمل الديمقراطي، انتقادات من قبل الأحزاب الأخرى. ومع ذلك، لا يزال اتفاق الائتلاف قائما حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

دال - عدم التعاون مع الممثل السامي

131 - بالاتساق مع الممارسة المتبعة على مدى 17 عاما حتى الآن، واصلت حكومة جمهورية صربسكا بإصرار رفض حصول مكتبي على المعلومات والوثائق الرسمية على النحو المطلوب بموجب المادة التاسعة من الاتفاق الإطاري العام للسلام والمرفق 10 للاتفاق، الذي يلزم جميع السلطات في البوسنة والهرسك بالتعاون الكامل مع الممثل السامي. وحتى الآن لم تُحدث النداءات المتكررة التي وجهها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام لتذكير سلطات جمهورية صربسكا بالتزاماتها في هذا الصدد أي أثر.

هاء - اللجنة المعنية بمعاناة الصرب في سراييفو

132 - في 13 نيسان/أبريل، أصدرت اللجنة الدولية المستقلة المعنية بمعاناة الصرب في سراييفو بين عامي 1991 و 1995 تقريرها النهائي المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر 2020. وعينت حكومة جمهورية صربسكا أعضاء اللجنة الستة في شباط/فبراير 2019.

133 - ووفقا للاستنتاجات العامة الواردة في التقرير، أُبلغ عن فقدان 800 صربي من سراييفو، ولم يعثر بعد على 260 صربيا. ويشير أصحاب البلاغ إلى أن الأعداد قد تكون أكبر وأن أسرا بأكملها اختفت دون أن يبلغ أحد عن اختفائها.

134 - ويتألف التقرير من سبعة فصول، وهي، عدا الفصل المتعلق بصرب سراييفو، مكرسة لتاريخ البوسنة والهرسك خلال الإمبراطوريتين العثمانية والنمساوية المجرية، ومملكة يوغوسلافيا، والحرب العالمية الثانية، وفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ودور الإسلاميين المتطرفين في نزاع البوسنة والهرسك.

سادسا - الأمن العام وإنفاذ القانون، بما في ذلك إصلاح الاستخبارات

135 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تتقلص وتيرة التدخل السياسي غير اللائق في أعمال الشرطة.

136 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، اعتمدت جمعية مقاطعة برتشكو، في إجراء عاجل، تغييرات كبيرة في قانون برتشكو المتعلق بالشرطة، استنتج أنها تقوض الإجراءات والقواعد القائمة الشفافة والمبنية على الجدارة والمنافسة المفتوحة فيما يتعلق بتعيين رئيس الشرطة ونائب رئيس الشرطة وأعضاء المجلس المستقل. فقد مددت التعديلات الولايات المعنية دون اتباع الإجراءات القانونية المقررة، واتضح أنها تنتهك النظام الأساسي لمقاطعة برتشكو في عدة مواطن. وبدعم تقني من مكتبي وسفارة الولايات المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووفد الاتحاد الأوروبي، دلّ المشرف على مقاطعة برتشكو سلطات المقاطعة على أوجه القصور، مؤكدا أيضا على أن التغييرات لا تتوافق مع نهج الإصلاح الجديد المعتمد في المقاطعة. وفي وقت لاحق، صاغت السلطات مشروع قانون سيقدَّم إلى جمعية مقاطعة برتشكو في أواخر نيسان/أبريل لإلغاء التغييرات التي اعتُمدت في تشرين الأول/أكتوبر وإعادة قانون برتشكو المتعلق بالشرطة إلى ما كان عليه سابقاً.

137 - وفي تشـــرين الأول/أكتوبر، اعتمدت حكومة الاتحاد (التي تعمل في إطار ولاية تقنية منذ عام 2018) صـيغة مسـتكملة ظلت خاملة لفترة طويلة لقانون الاتحاد المتعلق بمسـؤولي الشـرطة. وأظهر تحليل لاحق مســائل منها وجود حكم جديد ينص على أن مدير شــرطة الاتحاد ونائبه لا يمكن أن يكونا من نفس الشعب المؤسس، وفي ذلك اختلاف عن مشروع القانون الذي أقره مكتبي في تموز/يوليه 2017. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، سحبت حكومة الاتحاد القانون من الإجراءات البرلمانية بسبب اعتراضـات من نقابة الشرطة على مستوى الاتحاد.

138 - وفي كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت جمعية كانتون زينيتسا - دوبوي تعديلات على قانون زينيتسا - دوبوي للشـؤون الداخلية أدت مرة أخرى إلى تأجيل تنفيذ ميزانية منفصـلة للشـرطة ضـرورية لدعم اسـتقلالية الشرطة ومساءلتها، وذلك على إثر الاعتراضـات الشديدة التي قدمتها أنا وسفير الولايات المتحدة في رسالة مشـتركة وجهت قبل انعقاد الجمعية. ولا يزال تنفيذ الميزانية المنفصـلة للشـرطة معلقا منذ إقرار الاعتماد في عام 2017.

139 - وفي آذار/مارس، اقترح ممثل في جمعية كانتون زينيتســـا - دوبوي، في إطار إجراء معجل، تعديلات على قانون كانتون زينيتسـا - دوبوي للشـؤون الداخلية من شـأنها أن تقوض بشـكل خطير الروح المهنية للشـرطة وتنذر بتدخل سـياسـي في مهنة الشـرطة. وفي رسـالة مشـتركة، طلبت أنا وسـفير الولايات المتحدة أن تسحب التعديلات وأن تعرض على هيئة من الخبراء لمزيد من النظر فيها.

140 - وفي كانون الثاني/يناير، أعلنت الأغلبية الحاكمة الجديدة في كانتون سـراييفو عن خطة أنشـطتها التي تسـتتبع التنفيذ الكامل لمبادرة سـراييفو التي اعتمدتها جمعية كانتون سـراييفو في حزيران/يونيه 2020. وتشمل هذه المبادرة إصلاحات بعيدة المدى لترتيب الأمن العام في هذا الكانتون من خلال إلغاء وزارة داخلية كانتون سراييفو والإبقاء على إدارة الشرطة فيه. وفي كانون الثاني/يناير، شددتُ أنا وسفير الولايات المتحدة، في رسالة مشتركة وجهناها إلى سلطات كانتون سراييفو، على أهمية تنفيذ مبادرة سراييفو.

141 - ولم تُدرج سـلطات كانتون بوسـافينا بندًا مطلوبًا في قانون الشـرطة ذي الصـلة، كان قد اشـتُرط في الرسـالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن في عام 2007 بشـأن عناصـر الشـرطة الذين رفضـت إجازتهم من قبل قوة الشـرطة الدولية السـابقة التابعة للأمم المتحدة، وذلك على الرغم من التأكيدات المتكررة الصـادرة عن سلطات الكانتون.

142 - ولا تزال الحالات المثيرة للجدل المتعلقة بتعيين قادة الشـرطة وأعضــاء المجالس المسـتقلة وإقالتهم مؤشرات قوية على التدخل السياسي غير اللائق في أعمال الشرطة.

143 - ولم تعين سـلطات كانتون الهرسـك - نيريتفا بعد مجلسـاً مسـتقلاً جديدًا، ولا مفوضـاً للشـرطة، ولا مكتباً للشـكاوى العامة، ولا مجلسـاً للشـرطة. ولم يعين الكانتون مفوض شـرطة على النحو الواجب منذ تشرين الأول/أكتوبر 2018، ولم يؤد أي مجلس مستقل مهامه منذ آذار/مارس 2017.

144 - ولم تعين حكومة الاتحاد بعد مديرَ شــرطة الاتحاد، على الرغم من أن المجلس المســتقل للاتحاد أكمل عملية الاختيار لهذا المنصــب في نيســان/أبريل 2019. وفي شــباط/فبراير، أحال وزير الداخلية الاتحادي إلى حكومة الاتحاد المرشــحَ الأعلى مرتبة الذي اختاره المجلس، وأثار ذلك جدلا إعلاميا. وفي آذار/مارس، دعت لجنة الأمن التابعة لمجلس النواب الاتحادي إلى إلغاء عملية التعيين وإعادة إصدار إعلان عن وظيفة شاغرة. وليس للجنة الأمن دور في عمليتي الاختيار والتعيين.

145 - وفي شباط/فبراير، أعادت حكومة كانتون توزلا السيد دجيفاد كورمان إلى منصب مدير الشرطة عقب صدور حكم من المحكمة المحلية لكانتون توزلا يقضي بأن إقالة السيد كورمان في كانون الثاني/يناير 2020 لم تتم في امتثال للقانون. وقبل عودة السيد كورمان لمنصبه، انتقد مكتبي وسفارة الولايات المتحدة إقالته باعتبارها تدخلا سياسيا غير لائق في أعمال الشرطة.

146 - وفي كانون الأول/ديسمبر، عينت جمعية كانتون غرب الهرسك مجلسا مستقلا جديدا، وفي شباط/فبراير، عينت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك مجلسا مستقلا جديدا للإشراف على عمل مديري الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية، وشرطة الحدود، ومديرية تنسيق الشرطة. وكانت ولاية المجلس السابق قد انتهت في آذار/مارس 2018.

147 - ولم يعين مجلس الوزراء بعدُ المدير العام المقبل لوكالة الاستخبارات والأمن في البوسنة والهرسك. وقد انتهت ولاية المدير العام الحالي للوكالة (الذي يعمل في إطار ولاية تقنية) في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

148 - وفي آذار/مارس أرسلت أنا ورؤساء وفد الاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وسفراء السويد والمملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة رسالة مشتركة إلى جميع وزراء الداخلية في البوسنة والهرسك أشجعهم فيها على مباشرة الإجراءات الهادفة إلى تعزيز التشريعات التي تحكم التمتع بحرية التجمع السلمي في ولاياتهم القضائية باستخدام نموذج قانون مقاطعة برتشكو الجديد *المتعلق بالتجمع السلمي* الذي اعتُمد في تموز/يوليه 2020، لأنه يتوافق مع المعايير الأوروبية والدولية لحقوق الإنسان.

سابعا - الاقتصاد

149 - تسببت جائحة كوفيد-19 في اضطراب شديد في اقتصاد البوسنة والهرسك. وأشارت مديرية التخطيط الاقتصادي التابعة لمجلس الوزراء، في تقريرها الصادر في شباط/فبراير 2021 بشأن مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر 2020، إلى تراجع بنسبة 3,7 في المائة في إجمالي الناتج المحلي للبوسنة والهرسك في النصف الأول من عام 2020 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، في حين تشير توقعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى انخفاض في إجمالي الناتج المحلي لعام 2020 بنسبة 5,5 في المائة و 3,2 في المائة، على التوالي. وانخفض الإنتاج الصناعي في الفترة المذكورة بنسبة 7,5 في المائة في حين انخفضت الصادرات والواردات بنسبة 8,5 في المائة و 13,4 في المائة على التوالي. وعلى أساس سنوي، سجلت البوسنة والهرسك انكماشا. وتراجع مستوى الأسعار في عام 2020 بنسبة 1,6 في المائة مقارنة بالعام السابق.

150 - ووفقا لوكالة إحصاءات البوسنة والهرسك، بلغ عدد الأشخاص النشطين في البوسنة والهرسك في كانون الأول/ديسمبر 942 813 شخصا، وهو أقل بنسبة 2 في المائة عما سُجل في كانون الأول/ ديسمبر 2019. وفي الوقت نفسه، بلغ عدد العاطلين عن العمل 627 413 شخصا، وهو ما يزيد بنسبة 2,9 في المائة عما كان عليه الحال قبل عام. وبلغ معدل البطالة المسجل في كانون الأول/ديسمبر 33,7 في المائة. وقدر أن الشباب العاطلين يمثلون نسبة 60 في المائة من مجموع عدد العاطلين. ويصل عدد المتقاعدين حالياً إلى 121 699 متقاعدا، أي بزيادة قدرها 1,7 في المائة.

151 - ولا يزال متوسط الراتب الصافي البالغ 988 ماركا بوسنيا قابلا للتحويل ومتوسط المعاش التقاعدي البالغ 415 ماركا بوسنيا قابلا للتحويل أقل بكثير من متوسط سعر سلة السلع البالغ 998 1 ماركا بوسنيا قابلا للتحويل لكل أسرة مكونة من أربعة أفراد، ويشير ذلك إلى أنه حتى الأشخاص ذوو الدخل الثابت يجدون صعوبة في تغطية نفقاتهم، ولا سيما المتقاعدون الذين يتلقون أدنى المعاشات التقاعدية. وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم مستويات الفقر في البوسنة والهرسك. ويتوقع البنك الدولي في تقريره المعنون ”الأثر الاقتصادي والاجتماعي لجائحة كوفيد-19“ أنه، حسبما إذا دامت الأزمة ربعا واحدا أو ربعين، يرجح أن يقع نحو 000 35 إلى 000 85 شخص في براثن الفقر. وفي حين كان عدد الفقراء في البوسنة والهرسك قبل الجائحة يتراوح بين 000 600 و 000 700 شخص، أصبح عددهم الآن يقدَّر بحوالي 000 800 شخص.

152 - ونلاحظ الاتجاهات السلبية أيضا في مستويات الفساد. فقد صنفت منظمة الشفافية الدولية، في مؤشرها لمدركات الفساد لعام 2020، البوسنة والهرسك في المرتبة 111 من بين 180 بلدا، أي أن البوسنة والهرسك تراجعت بعشرة مراكز عن عام 2019 وتأخرت بكثير عن ترتيب جيرانها (كرواتيا في المرتبة 63، والجبل الأسود في المرتبة 67، وصربيا في المرتبة 94). وخلال الجائحة، شهد البلد العديد من انتهاكات حقوق الإنسان وحقوق العمل، فضلا عن التمييز في توزيع المساعدات الاقتصادية، والمشتريات غير القانونية المزعومة للمعدات الطبية.

153 - وكان لجائحة كوفيد-19 أيضا أثر سلبي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتشير التقديرات الأولية إلى انخفاض بنسبة تزيد عن 10 في المائة في عام 2020، وتتوقع مزيداً من الانخفاض بنسبة تتراوح بين 5 و 10 في المائة في عام 2021. وتبعث هذه التقديرات على القلق بشكل خاص، بالنظر إلى أن التراجع في عام 2020 يُحسب مقارنة بعام 2019 عندما بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة 699 مليون مارك بوسني قابل للتحويل، وهو مستوى متواضع إذ يقل بنسبة 26,6 في المائة عن عام 2018.

154 - وفي ظل هذه الظروف، فمن دواعي التفاؤل أن وكالة تقدير الجدارة الائتمانية ستاندرد أند بورز أكدت في آذار/مارس تصنيف الجدارة الائتمانية للبوسنة والهرسك (الفئة ’B‘، مشفوعة بنظرة استشرافية مستقرة). وبالمثل، وعلى الرغم من أن القطاع المصرفي التجاري سجل انخفاضا في العائدات بنسبة 40 في المائة تقريبا في عام 2020، فإن التقييمات لا تزال تشير إلى استقراره وتوافر السيولة فيه بوجه عام.

ألف - المسائل المالية

155 - لم تتسبب جائحة كوفيد-19 في تعطيل خدمة الديون أو المدفوعات الشهرية المنتظمة من الميزانية، ويُعزى ذلك إلى حد بعيد إلى استمرار تدفقات إيرادات الضرائب غير المباشرة والاقتراض المحلي. ولئن ظلت الضرائب غير المباشرة مصدر الإيرادات الحيوي لجميع مستويات الحكومة ومن ثم العمودَ الفقري لاستقرار ميزانيتها، فإن تدفقاتها شهدت انخفاضا كبيرا. فلأول مرة منذ الأزمة المالية العالمية لعام 2009، سجلت هيئة الضرائب غير المباشرة في البوسنة والهرسك انخفاضا في تحصيل إيرادات الضرائب غير المباشرة. وفي عام 2020، بلغ إجمالي التحصيل الضريبي 7,23 بلايين مارك بوسني قابل للتحويل، أي أقل بنسبة 9,5 في المائة عن عام 2019.

156 - ولم يساهم الاقتراض المحلي فحسب، في استقرار الميزانية في الفترة المشمولة بالتقرير، على مستوى الكيانين أساسا، بل أيضا في إجمالي مديونية البلد. ووفقا لوزارة المالية والخزانة في البوسنة والهرسك، بلغ إجمالي الدين العام في البوسنة والهرسك في نهاية عام 2020 ما مجموعه 12,1 بليون مارك بوسني

قابل للتحويل، ويتكون من الدين الخارجي بنسبة 71,3 في المائة والدين المحلي بنسبة 28,7 في المائة. وبلغت حصة الاتحاد من الدين 51,1 في المائة، في حين بلغت حصة جمهورية صربسكا منه 47,9 في المائة. ومقارنة بعام 2019، زاد إجمالي الدين العام في البوسنة والهرسك في نهاية عام 2020 بنسبة 8,5 في المائة، حيث ارتفع الدين الخارجي بنسبة 6,4 في المائة والدين المحلي بنسبة 14 في المائة.

157 - ولم تستفد البوسنة والهرسك من الدعم الدولي للميزانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فلم يتم التوصل إلى اتفاق على برنامج جديد لتسهيل الصندوق الممدد لصندوق النقد الدولي مدته ثلاث سنوات، لأسباب منها استمرار معارضة سلطات جمهورية صربسكا للإصلاحات التي تنظر إليها على أنها تعزز اختصاصات الدولة ومؤسساتها. ويتجلى ذلك في معظمه في مجالين خصهما صندوق النقد الدولي بالذكر: تعزيز حيز اقتصادي واحد وتعزيز الاستقرار المالي، وكلاهما ضروري لتعزيز قدرة البوسنة والهرسك على الصمود أمام أزمة اقتصادية و/أو أزمة مالية، والإسراع بالتنمية فيها، وتحقيق تطلعاتها نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

158 - وشملت الإصلاحات التي تعارضها سلطات جمهورية صربسكا أيضاً الإصلاحات اللازمة لتحقيق الكفاءة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأخذاً في الاعتبار الآراء الثابتة لجمهورية صربسكا بشأن المسائل المذكورة أعلاه، وما ترتب على ذلك من عدم إحراز تقدم بشأن التدابير الأخرى في إطار برنامج تسهيل الصندوق الممدد الأصلي - بما في ذلك، من بين عواقب أخرى، عدم ضمان سلطات الدولة اعتماد ميزانية للدولة لعام 2021 في الوقت المناسب وعدم تعيين سلطات الاتحاد لهيئة جديدة للأوراق المالية - تبدو الآفاق ضئيلة للتوصل في القريب العاجل إلى اتفاق بين البوسنة والهرسك وصندوق النقد الدولي.

159 - وفيما يتعلق بعملية ميزانية عام 2021، لا تزال مؤسسات الدولة وكانتون اتحادي واحد، كانتون أونا - سانا، تعمل بتمويل مؤقت، في حين حصل كلا الكيانين والكانتونات التسعة الأخرى على ميزانياتها لعام 2021.

160 - وقد أصبح من الممارسات المعتادة عدم الوفاء بالموعد النهائي المحدد في 31 كانون الأول/ديسمبر لاعتماد ميزانية الدولة للسنة التالية، وبذلك تُصبح مؤسسات الدولة مضطرة إلى الاعتماد على التمويل المؤقت اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير. وعلى الرغم من أن التوقعات كانت تشير إلى إمكانية اعتماد ميزانية عام 2021 قبل نهاية الربع الأول من عام 2021، فلم يتحقق ذلك، حيث رفضت رئاسة البوسنة والهرسك في 11 آذار/مارس تأييد مشروع الميزانية الذي اعتُمد سابقا بأغلبية الأصوات في مجلس وزراء البوسنة والهرسك. واعترضت رئاسة البوسنة والهرسك على عدم وجود موارد مالية للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19، وأصدرت تعليماتها - متجاهلةً جميع الخيارات الأخرى - بأن تؤخذ الأموال لهذا الغرض من الأموال المقررة لإجراء تعديلات على قاعدة مرتبات الموظفين من شأنها أن تعود بهذه القاعدة إلى مستوى عام 2012. وعلى الرغم من أن هذه التعديلات ستبقي مع ذلك قاعدة المرتبات دون مستوى عام 2009 وستكون بالغة الأهمية لتضييق الفجوة بين المرتبات على مستوى الدولة والمرتبات في المستويات الدنيا من السلطة ولمعالجة أوجه القصور في قدرات مؤسسات الدولة ودعم أدائها الوظيفي، فقد كانت الغلبة لحسابات الأحزاب السياسية. وأدان موظفو مؤسسات الدولة هذا الأمر - بمن فيهم العاملون في قطاع الأمن في البوسنة والهرسك - وأعقب ذلك احتجاجات من الموظفين وتهديدات بالإضراب. وفي 25 آذار/مارس، اعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك بالإجماع مشروع ميزانية جديدة لعام 2021 بمبلغ 1,87 بليون مارك بوسني قابل للتحويل، يشمل 21,7 مليون مارك بوسني قابل للتحويل للتخفيف من آثار الجائحة. ولا يزال المشروع

خاضعا لنظر رئاسة البوسنة والهرسك. ويظل التمويل المتواصل لمؤسسات الدولة مكفولاً حتى 30 حزيران/يونيه – وإن كان ذلك باستخدام التمويل المؤقت.

161 – واعتمد مجلس نواب الاتحاد ميزانية الاتحاد لعام 2021 في 29 كانون الأول/ديسمبر، ثم اعتمدها مجلس شعوب الاتحاد في 11 كانون الثاني/يناير. وتبلغ الميزانية 5,48 بلايين مارك بوسني قابل للتحويل، بانخفاض قدره 0,5 في المائة عن ميزانية عام 2020 التي أعيدت موازنتها. ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات المحلية 4 بلايين مارك بوسني قابل للتحويل، بزيادة قدرها 6 في المائة، وتشمل إيرادات من بينها إيرادات الضرائب غير المباشرة البالغة 1,44 بليون مارك بوسني قابل للتحويل (وهو تقريبا المبلغ نفسه المسجل في عام 2020)، والإيرادات المتأتية من الاشتراكات في صندوق المعاشات التقاعدية البالغة 1,99 بليون مارك بوسني قابل للتحويل (بزيادة قدرها 13 في المائة)، والإيرادات غير الضريبية البالغة 499,1 مليون مارك بوسني قابل للتحويل (بانخفاض قدره 1 في المائة). وتظهِر الميزانية عجزاً قدره 1,36 بليون مارك بوسني قابل للتحويل، بانخفاض نسبته 1 في المائة مقارنة بميزانية عام 2020 التي أعيدت موازنتها، على أن يغطيها الاقتراض المحلي القصير الأجل (410 ملايين مارك بوسني قابل للتحويل)، والاقتراض المحلي الطويل الأجل (210 ملايين مارك بوسني قابل للتحويل)، والقروض المحصلة عن طريق الدولة (640,9 مليون مارك بوسني قابل للتحويل)، والإيرادات المتأتية من الأصول المالية (100 مليون مارك بوسني قابل للتحويل). وبالنسبة للنفقات، تتوقع الميزانية نفقات منها 252 مليون مارك بوسني قابل للتحويل للرواتب الإجمالية (بزيادة قدرها 5 في المائة)، و 107,8 ملايين مارك بوسني قابل للتحويل لنفقات المواد والخدمات (بانخفاض قدره 10 في المائة)، و 3,67 بلايين مارك بوسني قابل للتحويل للتحويلات الجارية (بانخفاض قدره 5 في المائة)، وتشمل التحويلات المتعلقة بالرعاية الاجتماعية والمحاربين القدامى، وصناديق المعاشات التقاعدية، والتحويلات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتحويلات إلى المستويات الحكومية الدنيا. ويبلغ مجموع مدفوعات ديون الاتحاد بليون مارك بوسني قابل للتحويل في عام 2021 (بزيادة قدرها 8 في المائة)، منها 486,3 مليون مارك بوسني قابل للتحويل لمدفوعات الدين الخارجي.

162 – وفي كانون الأول/ديسمبر، أقرت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا إعادة الموازنة الثانية لميزانية جمهورية صربسكا لعام 2020. وتوقعت الميزانية الأصلية فائضا في الميزانية قدره 20 مليون مارك بوسني قابل للتحويل على أساس تقدير نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 3,5 في المائة في عام 2020، غير أنه بسبب جائحة كوفيد-19، توقعت الميزانية التي أعيدت موازنتها بدلاً من ذلك عجزاً يبلغ 394 مليون مارك بوسني قابل للتحويل. وقد تمت تغطية العجز في الميزانية باستخدام أداة التمويل السريع الخاصة بصندوق النقد الدولي وبالاقتراض الإضافي من سوق رأس المال المحلي، بمبلغ 244 مليون مارك بوسني قابل للتحويل و 157 مليون مارك بوسني قابل للتحويل على التوالي. وبسبب الجائحة، زاد اقتراض جمهورية صربسكا بأكثر من الضعف في عام 2020، حيث ارتفع من 315 مليون مارك بوسني قابل للتحويل إلى 716 مليون مارك بوسني قابل للتحويل.

163 – واعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا ميزانية جمهورية صربسكا لعام 2021 في 17 كانون الأول/ديسمبر. وتبلغ هذه الميزانية 3,8 بلايين مارك بوسني قابل للتحويل، أي بانخفاض نسبته 4 في المائة عن ميزانية عام 2020 التي أعيدت موازنتها. ومن المقرر تخصيص أكثر من نصف أموال الميزانية لمدفوعات المعاشات التقاعدية ومرتبات موظفي الخدمة المدنية. والمستفيدون الرئيسيون من الميزانية هم وزارة التعليم، ووزارة العمل والمحاربين القدامى، ووزارة الداخلية. ولتغطية احتياجات الميزانية، تتوقع ميزانية عام

2021 الحصـول على 834 مليون مارك بوسـني قابل للتحويل من الاقتراض الطويل الأجل و 224 مليون مارك بوسني قابل للتحويل من الاقتراض القصير الأجل.

164 - ومصادر الاقتراض الطويل الأجل هي أسواق رأس المال المحلية والأجنبية، فضلا عن المؤسسات المالية الدولية، في حين يُخطط للاقتراض القصـير الأجل من خلال إصـدار أذون الخزانة في سـوق رأس المال المحلي. وفي الجلسة نفسها، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا برنامج الإصلاح الاقتصادي للفترة 2021-2023، الذي يتوقع أن يتراوح النمو الاقتصـادي السـنوي بين 2,6 و 3,2 في المائة. ويتوقع هذا البرنامج أيضـاً اقتراض 3,1 بلايين مارك بوسـني قابل للتحويل. ويركز كل من الميزانية وبرنامج الإصـلاح على التخفيف من الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 في جمهورية صربسكا.

165 - وتنشأ التحديات المالية على مستوى الكيانين أساسا عن استمرار غياب الاتفاق على برنامج تسهيل الصـندوق الممدد لصـندوق النقد الدولي، و/أو ضـعف أداء الإيرادات المحلية و/أو عدم الاهتمام بالأوراق المالية الحكومية. وأي تدهور في الاستقرار المالي على مستوى الكيانين، يتجلى أساسا في تعليق مدفوعات الميزانية أو تأخيرها، يشـكل مخاطر جسـيمة على الاسـتقرار السـياسـي العام، لأنه يفتح الباب حتما أمام النزاعات داخل الكيانين وفيما بينهما والطعن في مؤسسات الدولة واختصاصاتها، ولا سيما الاختصاصات التي ينقلها الكيانان إلى الدولة.

باء - الالتزامات الدولية

166 - قام المجلس الوزاري لجماعة الطاقة، وهو منظمة دولية تضم الاتحاد الأوروبي والبلدان المجاورة له من جنوب شرق أوروبا، في أعقاب دورته الثامنة عشرة المعقودة في 17 كانون الأول/ديسمبر، بتعليق عدد من الحقوق التي تتمتع بها البوسنة والهرسك بموجب معاهدة إنشاء جماعة الطاقة، وتحديداً مشاركتها في صنع القرار بشأن مسائل الميزانية والإنفاذ. ويُعزى قرار المجلس إلى استمرار عدم امتثال البوسنة والهرسك لمتطلبات حزمة الطاقة الثانية في قطاع الغاز، والتوجيه المتعلق بالكبريت في الوقود، وحزمة الطاقة الثالثة في قطاعي الكهرباء والغاز. ويدوم قرار التعليق عامين، ما لم تعمل البوسـنة والهرسـك على تصـحيح الخروقات. وتخضع البوسنة والهرسك لعقوبات جماعة الطاقة منذ عام 2015، عندما فُرضت عليها عقوبات لأول مرة لعدم امتثالها لمتطلبات معاهدة الطاقة في قطاع الغاز الطبيعي. ولا زالت لم تصـحح هذا الخرق الذي ينبع من نزاع طويل الأمد بين الكيانين بشأن تنظيم جوانب قطاع الغاز على مستوى الدولة، وهو نزاع لا يزال يحول دون اعتماد التشريعات المطلوبة على مستوى الدولة.

167 - وانتهت ولاية أعضـاء إدارة ومجلس إدارة شـركة توزيع الكهرباء في البوسـنة والهرسـك قبل ثلاث سنوات. ويتألف مجلس الإدارة من أربعة أعضاء من الاتحاد (عضوان كرواتيان وعضوان بوسنيان) وثلاثة أعضـاء من جمهورية صـربسـكا، وجميعهم يخضـعون لإقرار مجلس الوزراء. وفي كانون الأول/ديسمبر، رشحت حكومة الاتحاد عضوين كرواتيين وعضوين بوسنيين لعضوية مجلس إدارة شركة توزيع الكهرباء في البوسنة والهرسك، لكن مجلس الوزراء قرر في 29 كانون الأول/ديسمبر عدم المضـي قدما في تعيين جزئي ودعا جمهورية صربسكا إلى ترشيح أعضائها الثلاثة أيضا، حتى يتسنى إقرار جميع أعضاء مجلس إدارة الشركة في الوقت نفسه. ويمكن أن يؤدي مزيد من التأخير في هذه التعيينات أيضا إلى تعقيد عملية صنع القرار بشأن المسائل ذات الصلة بالشركة وبتوزيع الكهرباء بشكل عام. ويمكن أن يوفر أيضاً ذريعة لتجديد الطعن في الشركة، التي أنشئت بموجب قانون البوسنة والهرسك القاضي بتأسيس شركة توزيع الكهرباء الذي

اعتمدته الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك في عام 2004، عقب اتفاق توصل إليه الكيانان في حزيران/يونيه 2003 بشأن إنشاء شركة للتوزيع ومشغل مستقل للنظام، وأبرماه استناداً إلى المادة ثالثا (5) (ب) من دستور البوسنة والهرسك.

168 - وبعد أن حجبت جمهورية صربسكا بقرار انفرادي المساهمات في الشركة العامة للسكك الحديدية في البوسنة والهرسك في عامي 2016 و 2017، حيث حرمت الشركة من أموال تعادل مساهمة سنوية واحدة من جمهورية صربسكا، قرر الاتحاد - سعياً منه إلى تعويض الفرق في مدفوعات الكيانين إلى الشركة - عدم توفير التمويل للشركة في ميزانيته لعام 2020. وفي حين تضمنت ميزانية جمهورية صربسكا لعام 2020 مخصصات للشركة، فقد امتنع الكيان مرة أخرى عن الدفع ولم يحوّل حصة الـ 40 في المائة المتبقية من المبلغ المدرج في الميزانية إلا في الربع الأول من عام 2021. وفي الوقت نفسه، لم يضمن بعدُ تحويل كاف من جانب جمهورية صربسكا ككيان إلى الشركة لعام 2021، في حين لم تضمن حكومة الاتحاد الأموال الكافية للشركة إلا في جلستها المعقودة في 1 نيسان/أبريل. ويشكل عدم اليقين بشأن التمويل هذا خطراً على استدامة الشركة، وهي المؤسسة الوحيدة على مستوى الدولة المنشأة بموجب المرفق 9 للاتفاق الإطاري العام للسلام. وبالإضافة إلى ذلك، فعدم اليقين يعرض للخطر الآلية الوحيدة التي تكفل اتباع نهج منسق في إعادة مد خطوط السكك الحديدة التي من شأنها أن تعود بالنفع على شركتي السكك الحديدية في الكيانين، وعلى جميع مواطني البوسنة والهرسك، وعلى اقتصاد البلد.

ثامنا - عودة اللاجئين والنازحين

169 - إن عودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم الأصلية حق مكفول بموجب المرفق 7 للاتفاق الإطاري العام للسلام ويتطلب من السلطات على جميع المستويات أن تهيئ على أراضيها بيئات سياسية واجتماعية واقتصادية تفضي إلى العودة الطوعية وإلى إدماج العائدين في المجتمعات المحلية.

170 - وقد تأثرت عمليات العودة سلبا بالخطاب الباعث على التفرقة الذي أشير إليه في مواضع أخرى من هذا التقرير، فضلا عن القضايا المستمرة ذات الصلة بالعائدين بشكل عام والتي لم تُحل بعد. وهكذا، وعلى الرغم من عودة الأطفال البوسنيين من ليبلي بالقرب من زفورنك في جمهورية صربسكا إلى الفصول الدراسية في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، فإن مسألة الاسم الرسمي للغة البوسنية داخل مؤسسات التعليم في جمهورية صربسكا لا تزال عالقة.

171 - ولا يزال تمجيد مجرمي الحرب والترويج للروايات المثيرة للجدل فيما يتصل بالأحداث التاريخية مصدراً مفتوحاً للاستفزاز. وعلى الرغم من الجدل الجوهري تجاه حركة تشيتنيك رافنا غورا، فضلا عن دعوى قضائية جارية ضدها بتهمة التحريض على الكراهية خلال تجمع أعضائها في إطار مسيرة نظمت في آذار/مارس 2019 في فيشيغراد، دعمت الجمعية المحلية في بلدة بييلينا في جمهورية صربسكا في شباط/فبراير 2021 بناء تمثال نصفي لقائد الحرب العالمية الثانية دراجا ميهايلوفيتش من تشتنيك في ساحة مركزية في المدينة.

172 - وفي هذا الصدد، توجد في جميع أنحاء البوسنة والهرسك شوارع وساحات ومبان عامة، بما في ذلك مدارس، سميت بأسماء متعاونين ومؤيدين للنازيين في الحرب العالمية الثانية، فضلا عن لافتات ولوحات تكريم لمجرمي الحرب المدانين، ولا يقتصر ذلك عن كونه تخويفا لمن هم في الأقلية، بمن فيهم العائدون، بل

يشكل أيضا اتجاها لمراجعة التاريخ يتعارض ليس فقط مع القيم الأوروبية الأساسية ولكن أيضا مع آداب اللياقة الإنسانية الأساسية.

173 - واستهدفت هجماتٌ غاشمة الممتلكاتِ الدينية أيضاً. ففي 18 شباط/فبراير، تعرض مسجد ألاجا المدرج في قائمة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) للتراث العالمي في فوتشا في جمهورية صربسكا لأضرار، ربما باستخدام أسلحة نارية. ويجري التحقيق في هذا الحادث.

تاسعا - التطورات المستجدة في مجال الإعلام

174 - لا يزال نظام البث الإذاعي العام مسيسا بدرجة كبيرة. وقد أدت عرقلة تنفيذ التشريعات ذات الصلة على مدى سنوات إلى التخلي عن نظام التحصيل المشترك لضرائب الإذاعة والتلفزيون وبحكم الواقع إلى إنشاء ثلاث هيئات بث عامة منفصلة تماماً ومتنافسة. ويتم تعيين أعضاء مجالس إدارة هيئات البث من جانب البرلمان المعني حصراً وبذلك فهو يخدم الأغلبية البرلمانية، مثلما هو الحال بالنسبة لهيئة إذاعة وتلفزيون جمهورية صربسكا، أو يعرقل هذا التعيين من جانب السلطات المعيَّنة التي تعارض المرشحين المقترحين، كما هو الحال بالنسبة لهيئة الإذاعة والتلفزيون في البوسنة والهرسك (*Bosnia and Herzegovina* Radio Television) وهيئة اتحاد الإذاعة والتلفزيون (Radio-Television Federation). وفي 11 شباط/فبراير، قرر مجلس وكالة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية في البوسنة والهرسك إعادة الإعلان عن مناصب جميع الأعضاء الأربعة في مجلس إدارة هيئة الإذاعة والتلفزيون في البوسنة والهرسك، لأن الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك لم تعين المحافظين الجدد من القائمة التي قدمها مجلس الوكالة في 4 كانون الثاني/يناير. وهناك نقص في النشاط من جانب برلمان الاتحاد، حيث إن واحدا فقط من الأعضاء الأربعة في مجلس إدارة هيئة اتحاد الإذاعة والتلفزيون يستمر في عمله وقد انتهت ولايته منذ سبع سنوات.

175 - ولا تزال الاعتداءات والضغوط على الصحفيين تشكل تهديداً لقيامهم بعملهم الإبلاغي دون عوائق. ففي الفترة المشمولة بالتقرير، سجل خط المساعدة المجاني لوسائط الإعلام التابع لاتحاد صحفيي البوسنة والهرسك، الذي يعمل كمشروع محلي لتقديم الدعم والمساعدة للصحفيين في عملهم، 23 حالة انتهاك لحقوق الصحفيين و 25 حالة انتهاك لحرية الإعلام، تشمل الاعتداءات البدنية والضغط السياسي والتهديدات المختلفة والاعتداءات اللفظية. وهناك أيضا عدد متزايد من حوادث العنف الجنساني والاعتداءات على الصحفيات.

176 - وقد شهد مجلس الصحافة في البوسنة والهرسك، وهو هيئة ذاتية التنظيم لوسائط الإعلام المطبوعة والإلكترونية، زيادة ملحوظة في الحالات المسجلة، ولا سيما الشكاوى المقدمة ضد التعليقات على البوابات الشبكية. وحتى الآن في عام 2021، سجل المجلس 135 حالة من هذا النوع و 89 شكوى ضد القصص المطبوعة. وأحدثُ اتجاه مثير للقلق يتعلق بالهجمات الإلكترونية المدبرة ضد بوابات وسائط الإعلام على الإنترنت التي تكون غير مجهزة تجهيزا جيدا لمنع مثل هذه الهجمات أو صدها. وقد أدانت المنظمات الدولية في البوسنة والهرسك مثل هذه الهجمات ودعت سلطات البوسنة والهرسك المختصة إلى تعزيز شبكاتها وقدرتها على الكشف عن جميع الهجمات على المواقع الشبكية لوسائط الإعلام وردعها والتحقيق فيها.

177 – وعلى الرغم من انتهاء صلاحية تراخيص البث التماثلي الممنوحة لدائرة البث الإذاعي العام في نيسان/أبريل من العام الماضي، فإن هيئات البث الإذاعي العام لم تف بالالتزام بإنشاء كيان قانوني مشترك لإتاحة الرقمنة ولم تشتر المعدات اللازمة لتنفيذ هذه الرقمنة. ومددت وكالة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية في البوسنة والهرسك تراخيص بث برامج الخدمات العامة لمدة خمس سنوات إضافية، مع توضيح أنه سيتم تعطيل جميع أجهزة الإرسال التي تتداخل مع طيف الترددات الراديوية الرقمية داخل حدود البوسنة والهرسك وعبرها في حالة ورود تقارير عن التداخل.

178 – وتنتهي صلاحية تراخيص هيئات البث التجارية فيما يتعلق بالبث التماثلي في كانون الأول/ديسمبر 2021. وأعلنت هيئات البث المعنية عن انتقالها إلى المنصة الرقمية للبث المتعدد القنوات عن طريق الكابل، التي كانت بادرت بها وكالة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية ووافقت عليها بناء على طلب تلك الهيئات.

179 – وفي 4 شباط/فبراير، اعتمدت الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك تقرير مراجعة للحسابات عن آثار رقمنة الإشارة التلفزيونية في البوسنة والهرسك، صدر عن مكتب مراجعة حسابات مؤسسات البوسنة والهرسك، وأوعزت إلى وزارة الاتصالات والنقل المختصة في البوسنة والهرسك بتنفيذ توصيات مراجع الحسابات. وعلى وجه الخصوص، من المتوقع أن تحدد الوزارة المختصة خطة للأنشطة مع تحديد المواعيد النهائية والخطوات التي يتعين اتخاذها لإنهاء عملية الرقمنة في البوسنة والهرسك.

عاشراً – البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك

180 – تضطلع البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، بموجب ولايتها التنفيذية المستمرة، بدور حيوي في دعم الجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك من أجل توفير بيئة آمنة مطمئنة، ويتيح ذلك لمكتبي وللمنظمات الدولية الأخرى الاضطلاع بالولايات المنوطة بنا. ومما لا شك فيه أن وجود البعثة في الميدان، بما في ذلك أفرقة الاتصال والمراقبة التابعة لها، يسهم في تحقيق الاستقرار والأمن ويوفر نظاما للإنذار المبكر بالمشاكل الأمنية المحتملة، وهو أمر بالغ الأهمية في المناخ السياسي المضطرب حالياً.

حادي عشر – مستقبل مكتب الممثل السامي

181 – في الأساس، يجب أن تشكل الاعتبارات السياساتية المتعلقة بالبوسنة والهرسك الركيزةَ التي يقوم عليها تقييم احتياجات مكتب الممثل السامي من الموارد. وعلى نحو ما يبينه هذا التقرير، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لدفع البلد إلى الأمام. ويواصل مكتبي تبسيط عملياته بمسؤولية. وبلغت ميزانية مكتب الممثل السامي ذروتها في عام 2002 حيث وصلت إلى 25 مليون يورو، بملاك وظيفي يضم نحو 700 موظف، مقارنة بالميزانية الحالية البالغة 5,3 ملايين يورو وملاك وظيفي لا يضم سوى 89 موظفا.

182 – وخلال فترة ولايتي، انخفضت ميزانية مكتب الممثل السامي بنسبة 53 في المائة وانخفض عدد موظفيه بأكثر من 58 في المائة. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن المنظمة واجهت تخفيضات كبيرة في الموظفين والتمويل، فقد ظلت مهامها على حالها إلى حد بعيد. ومع انخفاض الميزانية بمرور الوقت، يصبح في غاية الصعوبة مواصلة تخفيض التكاليف دون تقليص الخبرات والقدرات الأساسية. وبالنظر إلى

التحديات العديدة، لا بد لمكتب الممثل الســـامي من الاحتفاظ بقدرة فعالة على التخفيف من المخاطر التي تهدد الاســتقرار والتشــجيع على إحراز تقدم لا رجعة فيه. ويشــكل تخفيض عدد الموظفين خطرا أكبر على منظمة تعتمد على رأسمالها البشري وذاكرتها المؤسسية وخبراتها وما لها من شبكات اتصال قائمة منذ أمد طويل. ولا يسفر تناقص الموارد المالية إلا عن تفاقم المشكلة.

ثاني عشر - الجدول الزّمني لتقديم التقارير

183 - هذا التقرير مقدَّم عملا بالممارسة المتبعة في تقديم التقارير الدورية لإحالتها إلى مجلس الأمن على النحو المطلوب في قرار المجلس 1031 (1995). وســـيكون من دواعي ســـروري أن أقدم معلومات أو توضيحات إضافية في أي وقت بناء على طلب الأمين العام أو أي عضو من أعضاء المجلس. ومن المقرر أن أقدم تقريري الدوري المقبل إلى الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر 2021.